التخريج

ودراسة الأسانيد

لفضيلة الشيخ الدكتور

حاتم بن عارف الشريف

نَشْر

مُلتقى أهل الحديث

www.ahlalhdeeth.com

خلقه وصفيه ، نبينا محمد خاتم الرسل ، المبعوث بأفضل الأديان والملل ، وعلى مجيبي دعوته ، ومصدقي كلمته ، المتبعين لشريعته ، والمتمسكين بسنته ، وعليه وعليهم

• (1) [illegible] أفضل السلام، ومتتابع الذ [illegible] حمة [illegible] أم
• [illegible] 2 .

أشرطة هذه الدروس من قبل الأستاذ الفاضل : وائل الحارثي
-وفقه الله- ، وكانت منتشرةً بخط يده ، ثم استأذنتُ الشيخ -
حفظه الله- أن أكتبها بالكمبيوتر وأنزلها على الإنترنت ،
فسمح -حفظه الله- بذلك . وبدئت العمل فيها منذ فترة ،
وخرجت بحمد الله الطبعة الأولى منها ، ولكن الاستعجال في
إخراجها أدى لوجود بعض الأخطاء فيها ، مما حداني إلى
النظر في الأخطاء وتصويبها ، وعرض بعض المواضع
على الشيخ -حفظه الله- ، الذي أضاف وحذف وعدّل ؛
فكانت هذه الطبعة -ولله الحمد- أصح بكثيرٍ من سابقتها .

والإضافات في هذه الطبعة ، ثم إن هذه الطبعة قد زودت بكشاف للموضوعات ، قام بوضعه الأخ الفاضل : عبده كدّاف -وفقه الله- ، وسيُلحق بالمذكرة بإذن الله ملحق بأفضل طبعات كتب السنّة ، ومن اقتنى المذكرة قبل أن يلحق بها ؛ فليطلبه من مركز الأنصاري بمكة المكرمة -الذي قام بطبع هذه المذكرة- .

هذا وأسأل المولى -جل وعلا- أن ينفع بهذه المذكرة .
والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله، و على آله ، وصحبه ، ومن والاه .

وكتب/
المعتني بالمذكرة :

خالــد بن
خـلـف الشـريـف ....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

المشرفة ، وهو في الحقيقة الثمرة ، التي من أتقن مقدماتها وما قبلها فقد وصل إليها ، وحقق ما يريده من دراسة علوم السنة ؛ وهو تمييز المقبول من المردود مما ينسب ويضاف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – والى صحابته ، والتابعين كذلك.

وهذا العلم لا يتقنه ولا يحسنه إلا من أتقن علوما ثلاثة ؛
هي في الحقيقة أصول علوم الحديث :

العلم الأول : علم أصول الحديث : وهو مصطلحه ، وقواعده .

العلم الثاني : وهو داخل في الأول ، ويُخص لأهميته : وهو علم الجرح والتعديل .

العلم الثالث : علم مصادر السنة ، سواء المعتنية بإخراج الأحاديث بالأسانيد أو كتب التراجم .

من وقت مبكر ، فبينهما تلازم كبير. فينبغي للطالب من حين
دراسة مختصر في علوم الحديث أن يبتدئ في التدرب
والتمرن على التخريج . وتخريجه للحديث في الوقت المبكر
لا يعني أنه أتقنه ، ولكن نطالبه بذلك حتى يتقن علم
المصطلح وعلم التخريج أيضاً.

*(تعريف التخريج):

* **التخريج لغةً :** مصدر الفعل خرَّج بمعنى أظهر وأبرز ، فالتخريج هو الإظهار والإبراز .

* **وفي الاصطلاح :** عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة ، فإن تعذرت فإلى الفرعية المسندة ، فإن تعذرت فإلى الناقلة عنها بأسانيدها ، مع بيان مرتبة الحديث غالباً .

بعزوك للحديث أظهرته وأبرزته وأعلمت أماكن وجوده ، إضافةً إلى أن حكمك على الحديث يعطيه مكانةً وقدراً ، ويعرِّف القارئ من خلال حكمك هل يُعمل بهذا الحديث أم لا .

*شرح التعريف :

(العزو): هو النسبة ، أو الإحالة .

و للعزو أساليب مختلفة منها :

- **1- العزو المطوّل :** وهو الذي يلتزم فيه المحُيل أو العازي ذكر مكان وجود الحديث في الكتاب من خلال ذكر الكتاب الذي أورد فيه الحديث ، والباب ، ثم يضيف المحيل والعازي إلى ذلك : رقم المجلد ، والصفحة ، ورقم الحديث إن وُجد أيضاً . وهذا أطول عزو ممكن ، وقد يقوم مقام الباب والكتاب ، ذكر الترجمة فيما لو كان الكتاب مرتب على التراجم ، كتاريخ بغداد ، وتراجم الضعفاء ، فتقول : في ترجمة فلان . وميزة العزو المطوّل : أنه تبقى إفادته مهما اختلفت طبعات الكتاب . وعيبه : الطول ، خاصةً إذا كان الحديث يُعزى إلى مصادر كثيرةٍ جداً .
- **2-العزو المختصر** : وهو أن تذكر من أخرج الحديث فقط . فتقول : أخرجه البخاري ، من دون ذكر الباب و لا الكتاب ولا الصفحة ولا المجلد ولا أي شئ ، كما كان يفعله المتقدمون ، أنظر (تلخيص الحبير) ، و (نصب الراية) ، وكتب التخريج المشهورة . وهذه الطريقة مفيدة خاصة مع الكتب المشهورة مثل الصحيحين ، والتي صنعت لها فهارس متعددة في الوقت الحاضر مما يسهل الرجوع للحديث فيها .

الطريقة الأولى :

- [استخراج الحديث من خلال النظر في إسناده]

* ويندرج تحت هذه الطريقة عدة طرق فرعية :

أـ من خلال معرفة الصحابي :

والكتب التي تخدم هذه الوسيلة :

على حسب النسب والقرب من النبي – صلى الله عليه وسلم - ، ومنهم من يرتب على حسب الفضيلة ، ومنهم من يرتب على حسب البلدان ، وقد يحصل في المسند الواحد أكثر من وجه من وجوه الترتيب ، كما هو في (مسند الإمام أحمد) ، فابتدأ بالعشرة ثم بأهل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم بالمكثرين من الصحابة ، ثم رجع إلى البلدان كمسانيد المكيين ، والشاميين ، والأنصار لهم مسند خاص .

بن حنبل) . ومن كتب المسانيد المطبوعة : (مسند أحمد) ، و(مسند أبي يعلى) ، و(مسند البزار) ، و(مسند الحميدي) و(المنتخب من مسند عبْد بن حُميد) ، و(مسند أبي داود الطيالسي) ،والمتبقي من(مسند إسحاق بن راهوية) ، والمتبقي من (مسند ابن أبي شيبة) ، وغيرها كثير .

واسمه المسند ، وأيضاً (مسند عبدالله بن المبارك) ، ويأتي على قمة هذه الكتب كتاب الإمام مسلم فإن اسمه : (المسند الصحيح المختصر) أما تسميته بالجامع فإنه خطأٌ محض ؛ لأن (الجامع) كتابٌ آخرٌ لمسلم غير الصحيح وتسميته بـ(الصحيح) اختصاراً ، واسمه الصحيح هو (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-) فسمّاه مسنداً مع أنه مرتبٌ على أبواب الفقه وأبواب العلم .

اشترطت الصحة ، وهو مرتب على المسانيد ولم يسمّ به ،
وأيضاً كتاب (العلل) للدارقطني مرتب على المسانيد ،
وأيضاً كتاب (جامع المسانيد) لابن كثير ، وهو كتاب كبيرٌ
وضخمٌ ومهمٌ ، وقد طبع ، وهو مرتبٌ على المسانيد كذلك ،
وأيضاً مما رتب على المسانيد كتاب (الجامع الكبير)
للسيوطي -قسم الأفعال منه هو الذي رُتب على المسانيد- .

تنبيه : بالنسبة للكتب المذكورة لا يلزم أن تكون مسندةٌ ، هي إما أن تكون مسندةً أو تُحيلُك إلى الكتب المسندة كـ(الجامع الكبير) للسيوطي ، فهو يحيل ولا يسند .

ترتيب الصحابة على حروف المعجم ، فيمكن اعتبارها قسم آخر- : من أوسع كتب المعاجم (المعجم الكبير) للطبراني ، المطبوع في (25)مجلداً ، وكتاب (معجم الصحابة) لعبدالباقي بن قانع ، وهناك كتابٌ من المعاجم طُبع الموجود منه : وهو كتاب (معجم الصحابة) لأبي القاسم البغوي -وهو غير البغوي صاحب (شرح السنّة)-.

والمثاني) لابن أبي عاصم ، و(معرفة الصحابة) لابن مندة ، و(معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني ، فهي تذكر في ترجمة الصحابي بعض أحاديثه ، وقد تعتني بالغرائب أو بما له فائدة حديثية معينة .

الأطراف) للمزي ، الذي جمع أطراف الكتب الستة ورتبه على مسانيد الصحابة ، وأيضاً كتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة بأطراف الكتب العشرة) لابن حجر ، ومنها (إطراف المُسْنِد المُعتلي بأطراف المسند الحنبلي) مطبوع وهو لابن حجر ، لكنه داخل ضمن (إتحاف المهرة).

5.الكشافات والفهارس التي يصنعها المحققون بناءً على ترتيب الأحاديث على مسانيد الصحابة ، وهي كثيرة من أمثلتها الفهارس التي صنعت لـ(مستدرك الحاكم) ولـ(سنن الدارقطني) ، وكتب كثيرة أخرى .

الصديق) لأبي بكر المروزي ، و(مسند عمر) -وهو جزءٌ
منه- للنّجاد ، و(مسند الفاروق) لابن كثير ، ولأحد
المعاصرين -وهو يوسف أوزبك - (مسند علي بن أبي
طالب) في سبع مجلدات ، و(مسند سعد بن أبي وقاص)
للدّورقي ، و(مسند عبدالرحمن بن عوف) للبَرْتي ، وغيرها
كثير كـ(مسند عائشة) لإسحاق بن راهويه ، و(مسند ابن
عمر) لأبي أمية الطرسوسي .

الصحابة الذين نزلوا أصبهان ويذكر بعض أحاديثهم بالإسناد ، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر ، يذكر في أثناءه ترجمة معاوية بن أبي سفيان ، وتجدها أوسع التراجم حيث يكاد يستوعب كثيراً من أحاديث معاوية بن أبي سفيان وغيرها ، وأيضاً (التاريخ الكبير) للبخاري قد يورد في ترجمة الصحابي أحاديثاً له ، وفي الغالب أنه يوردها لبيان علةٍ معينة .

ب- من خلال راوٍ في أثناء السند :

والكتب التي تخدم هذه الطريقة :

فإذا كانت له مصنفات أبحث في مصنفاته ، لعل الحديث يكون موجوداً فيها ، فمثلاً : لو نظرت في إسنادٍ فيه الإمام أحمد فمظنته (المسند) للإمام أحمد ، فإذا كان متعلقاً بفضائل الصحابة فمظنته (فضائل الصحابة) للإمام أحمد ، فإن كان متعلقاً بالزهد فمظنته كتاب (الزهد) للإمام أحمد ، وهكذا...

الهيثم بن كليب الشاشي ، لكن إذا كان من رواية المحبوبي عن الترمذي ، فأعرفُ أنه في (الجامع) . ومثاله أيضاً كتب ابن المبارك ، فإذا كان الراوي عن ابن المبارك هو سعيد بن رحمة ، فهو في كتاب (الجهاد) لابن المبارك ، وإذا كان الراوي هو الحُسّين بن الحسن المروزي ، فهو إما في (الزهد) أو في (البر والصلة) لابن المبارك ، وإذا كان الراوي نُعيم بن حماد فهو في (الزهد) برواية ابن حماد عنه ، وإذا كان من رواية حبّان بن موسى فهو في كتاب (المسند) لابن المبارك .

خلال معرفتك بكتب ابن أبي الدنيا تستطيع أيضاً أن تحدد ما هو الكتاب الذي أخرج الحاكم أو البيهقي هذا الحديث منه من كتب ابن أبي الدنيا . فالنظر في رواة السند وهل فيهم مُصنِّفٌ مهم ؛ لكي أرجع إلى مصنفاته وأستخرج منها الحديث .

فأرجع إلى كتاب (الجعديات) ففي الغالب أني سأجده فيه ، فإن كان الحديث من رواية أبي القاسم البغوي عن علي بن الجعد ، فيقيناً أنه يوجد في (الجعديات). ومنها (حديث ابن أبي مسرّة) للفاكهي ، و(حديث علي بن حُجُر عن إسماعيل بن جعفر المدني) ، و(حديث أبي الزبير عن غير جابر) لأبي الشيخ الأصبهاني ، وغيرها كثير ....

أحاديثه في جزء- : مثل (جزء الحسن بن عرفة) ، و(جزء بِيْبِي بنت عبدالصمد الهرثمية) ، وجزء (وكيع عن الأعمش) ، وأيضاً (صحيفة همّام) ، و(صحيفة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة) -وهي مطبوعة- ، وغيرها كثير .

3.كتب الفوائد والأمالي : المنسوبة إلى مؤلفيها ، مثل (الفوائد الغيلانيات) لأبي بكر الشافعي ، و(أمالي المحاملي) ، و(أمالي الشجري الزيدي) -وهي أمالي حديثية غير أمالي ابن الشجري النْحوي- ، و(فوائد أبي طاهر المُخلّص) .

4. فهارس الأعلام ورجال الأسانيد في الكتب المحققة : فكثيرٌ من المحققين يصنعون فهارس شاملة للأعلام الواردة في الكتاب .

و(الضعفاء) للعُقيلي ، فمثلاً إذا مررتُ على حديث من رواية محمد بن السائب الكلبي -النسّابة المشهور المتهم بالكذب- حينها أرجع مباشرة إلى كتب الضعفاء لعلّي أجدُّ هذا الحديث فيه ، وإذا مررتُ براوٍ دمشقي أو بغدادي أرجع إلى (تاريخ دمشق) أو(تاريخ بغداد) ؛ لعلّي أجدُّ هذا الحديث مذكوراً في ترجمة ذلك الراوي .

وهناك كتب تراجم مفردة وهي من أهم الكتب في ذلك عند محاولة استخراج الحديث من اسم الراوي ، مثل: (ترجمة عمر بن عبدالعزيز) و(ترجمة معروف الكرخي) كلاهما لابن الجوزي حيث يذكر بعض مسانيدهم إلى من بعدهم .

الأشراف) للمزي ، فمع أنه رتب الكتاب على المسانيد ، فقد رتب الرواة عن الصحابي على حروف المعجم ، وإذا كان التابعي الذي يروي عن الصحابي مُكثراً عن هذا الصحابي ، فإنه يرتب الرواة عن هذا التابعي ، بل لربما رتب الطبقة الرابعة على حروف المعجم ، وهكذا .

والمختلف) للدارقطني لعله يذكر حديثاً من طريق هذا
الراوي . وإذا اتفق هذا في الرواية عن شيخ معيّن مع راوٍ
آخر مع تباعد ما بينهما من الوفاة فأرجع إلى كتاب (السابق
واللاحق) للخطيب البغدادي . وإذا كان الراوي دمشقي
أرجع إلى (تاريخ دمشق) ، أو بغدادي فأرجع إلى (تاريخ
بغداد) ، فهذه صفات متعلقة بالراوي . وهكذا إذا كان
الراوي مشهوراً بكنيته أو تُعرف به الكنية ، فأرجع إلى كتب
الكنى والأسماء ، مثل (الكنى والأسماء) لأبي أحمد الحاكم ،
أو (الكنى والأسماء) للدولابي . وكذلك كتب الزهاد
والصوفية -إذا كان الراوي مشهوراً عنه بأنه من الزهاد أو
معروفاً بأنه متصوف- ، فأرجع إلى كتاب (حلية الأولياء)
لأبي نعيم ، أو إلى كتاب (طبقات الصوفية) لأبي عبد

السنن والآثار) للبيهقي ، الذي استوعب حديث الشافعي المكتوب كلَّهُ ، فأيُّ حديث للشافعي تجده في السنن للبيهقي ، الذي التزم أن يخرج كل أحاديث الشافعي في كتابه بإسناده هو .

فنرجع لـ(مسند الحميدي) ، وإذا كان الحديث -مثلاً- لمعمر بن راشد فأرجع لـ(مصنّف عبدالرزاق) ، الذي عُرف بكثرة روايته عن معمر فأرجع لـ(مصنف عبدالرزاق) ، وإن كان الحديث من رواية رجل آخر غير عبدالرزاق فغالباً أجده في (المصنف) لعبدالرزاق . وإذا كان الحديث من طريق الحاكم ، فإني أرجع إلى مصنفات البيهقي الذي عُرف باختصاصه بالرواية عن الحاكم ، وإن كان الحديث من رواية غير البيهقي .

ج- من خلال صفة تتعلق بالإسناد :

الكتب المعينة على هذه الطريقة :

1. الكتب التي تتضمن أحكاماً على الأحاديث ، فالحكم على الحديث قد يكون متعلقاً بالإسناد والمتن ، وقد يكون متعلقاً بالإسناد وحده ، فمن هنا تدخل تحت هذه الطريقة .

موصوفاً بالإدراج في الإسناد ، فارجع إلى كتاب (الفصل للوصل المُدرج في النقل) للخطيب البغدادي ، ولا يصح أن أرجع إلى كتاب (المَدْرَجُ إلى المُدْرَجِ) للسيوطي ؛ لأنه خاص بالإدراج في المتن ، بخلاف كتاب الخطيب البغدادي الذي تضمّن كلا القسمين : الإدراج في المتن ، والإدراج في الإسناد ، ثم إن كتاب الخطيب كتابٌ مسند . وإذا وقع في الحديث اختلافٌ في الإسناد فمظنته الكبرى كتب العلل ، وخاصة كتاب (العلل) للدارقطني فهو كتابٌ عظيم ، لا يصح لأحدٍ أن يتكلم في الأحاديث تصحيحاً أوتضعيفاً إلا بعد الإطلاع عليه والاعتماد عليه كثيراً ، فهو كتاب عظيم لا يُسْتغنى عنه أبداً ، وإذا كان في الإسناد اختلاف على رواته ، فأرجع إلى كتاب (العلل) للدارقطني ، أو كتاب (العلل)

كتاب (شعب الإيمان) للبيهقي ، وكتب الاعتقاد التي تتضمن كلاماً للصحابة والتابعين حول الاعتقاد ، مثل كتاب (السنّة) لعبد الله بن الإمام أحمد ، (وشرح اعتقاد أهل السنّة والجماعة) للالكائي ونحوها .

دمشق حمل معه -في حِمله الذي يحمل فيه كتبه- نحو أربعين كتاباً من كتب ابن أبي الدنيا خاصة ، وهو في حال السفر التي لا يحمل فيها الإنسان إلا المهم من حاجياته ، فهذا دليلٌ على عناية الخطيب بها مما يدل على أهميتها ، وهناك جزء كامل في أسماء الكتب التي حملها الخطيب البغدادي في سفره من بغداد إلى دمشق ، مطبوع هذا الجزء ضمن كتاب (الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث) للدكتور: محمود الطحّان. ومما يدل على أهميتها أيضاً أن ابن رجب الحنبلي يعتمد في الأحاديث التي يذكرها –كثيراً- على الأجزاء التي يصنفها ابن أبي الدنيا ، فمثلاً في شرحه لحديث ((إنما الأعمال بالنيات..)) في جامع العلوم والحكم ، تجد أن غالبَ

عن أحد الناس ، أو عن أحد المسلمين ، أو حدثنا الثقةً ، أو حدثنا من لا أتهمه ، فهذا كله إبهامٌ في الإسناد . وهناك كتبٌ اعتنت ببيان المبهمين في الأسانيد ، مثل كتاب (الغوامض والمبهمات) لابن بشكوال ، وكتاب (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) لأبي زُرعة العراقي .

لكن يوجد كتاب (أطراف الغرائب والأفراد) لابن طاهر المقدسي المشهور بابن القيسراني ، الذي أخذ كتاب الدارقطني ورتبه على الأطراف مثل تحفة الأشراف ، وهو كتاب موجود حُقق على شكل رسائل جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود ، وقد طُبع طبعة تجارية .

اعتنيا بذكر الأحاديث الغرائب ، وبيان وجه الغرابة فيها ، أيضاً كتاب (مسند البزار) فهو ملئٌ ببيان الغرابة في الأسانيد ، بل إنه مذكور ضمن الكتب التي صُنفت في الغرائب ، أيضاً كتاب (الأفراد) لابن شاهين ، وطبع منه جزء صغير - وهو المتبقي من الكتاب- .

موسى المديني ، ومن أغرب ما فيه :كتابٌ مسلسلٌ بمن اسمه حسن ، وفيه سبعة : حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن الحسن بن علي بن أبي طالب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال : ((أَحْسَنُ الحُسْنِ الخلقُ الحسن)) ، والحديث موضوع ، -والمسلسلات لها هيئات مختلفة - . ومن المطبوع أيضاً كتاب (المناهل السَلْسَة في الأحاديث المسلسلة) لعبدالباقي الأيوبي .

الرواة ، كأن يكون مسلسلاً بالدمشقيين أو بالحنابلة أو بالحنفية أو بالشافعية ، أو مسلسلاً بصيغة تحديث معينة ، مثل أن يقول كل راوٍ : سمعتُ ، أو مسلسلاً بالمصافحة ، أو مسلسلاً بقراءة سورة الصف . والمسلسلات كثيرة ، وهيئاتها أيضاً متعددة ، وقد تكلّم العلماء على أن غالبها ضعاف . والمقصود أن الحديث إذا كان مسلسلاً فإنه يُرجع إلى الكتب الخاصة بالأحاديث المسلسلة .

وعموماً فالكتب التي تتعلق بصفات معينة في الأسانيد كثيرة جداً ، وهنا تظهر أهمية معرفة مصادر السنّة ، وأنها من الأمور المعينة في التخريج من حيث الإتقان والتسهيل وتوفير الوقت .

الطريقة الثانية :

[استخراج الحديث من خلال النظر في المتن]

*وسائل هذه الطريقة :

أ.**استخراج الحديث من خلال طرف المتن** ، أي أول المتن المروي .

اختلاف حرفٍ واحد في بداية الكلمات قد يُعسِّر عليك عملية الوقوف على الحديث . ثم قد يقف الباحث على الحديث من خلال طرقٍ سابقة أو لاحقة ، ويجدُ هناك ألفاظاً مختلفة ، فينبغي أن تُقيّد هذه الألفاظ المختلفة في البداية ، فإذا جاء وقت البحث تكون الألفاظ موجودة بين يديك ، فتستطيع أن تُقلبّ الفهرس أو الكتاب الذي رُتّب على بداية الحديث على جميع الوجوه حتى تقف على مُرادك .

ألسنة الفقهاء ، وفي نصها اختلافٌ يسيرٌ مما يجعل عملية الوقوف على مصادرها أمراً صعباً ، ولكن بمعرفة الألفاظ واختلافها ، وهل هي جزء من حديث طويل أم لا ؟ يَسْهُلُ على الباحث الوقوف على الحديث من خلال هذه الطريقة .

ومن هنا يحسن التنبيه على مَنْ يعمل بالتحقيق أو طلاب الرسائل الجامعية ، أنه عند الفهرسة لِما ورد في الكتاب مِنْ أحاديث أن يشيروا لاختلاف الألفاظ في الفهرسة ولِما يدخل ضمن حديثٍ طويل ، فيقول مثلاً : إنما الأعمال بالنيات = الأعمال بالنيات ، ويفهرس جميع مقاطع الحديث ؛ حتى يستطيع الباحث أن ينتفع من هذا الفهرس انتفاعاً جيّداً ، ويخدم طلبة العلم خدمة كبيرة بذلك .

*الكتب التي تخدم هذه الوسيلة :

المنسوبة إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم- مرتبٌ على حروف الهجاء ، أما القسم الثاني : وهو الأحاديث الفعلية للنبي -صلى الله عليه وسلم- فهو مرتبٌ على المسانيد -كما سبق- ، وهناك كتابٌ يجمع الجامع الصغير والكبير وهو كتاب (كنز العُمّال) للمتقي الهندي ، وهو كتابٌ مهمٌ للتخريج ، خاصةً بفهرسه الذي صدر في مجلدين ضخمين وهو مرتب على حروف المعجم ، أما كتاب (الكنز) فهو مرتبٌ على أبواب الفقه ، ولكن فهرسه مرتبٌ على حروف المعجم ، وبه يُستغنى عن كتاب (الجامع الكبير) و (الجامع الصغير) ، لكن يبقى أن لـ(الجامع الكبير) مزية في قسم الأفعال : وهي ترتيبه على مسانيد الصحابة ، وهذه المزية لا توجد لا

الأحاديث المشتهرة)للسيوطي -وهو مطبوع- وهو عبارة عن تلخيصٍ لكتاب الزركشي السابق ، وزاد عليه السيوطي في (الدرر المنتثرة) ، ثم جاء ابن طولون -وهو متأخر عن الأئمة السابقين- فألف كتاباً سماه (الشذْرة في الأحاديث المشتهرة) وهو مطبوع ، جمع فيه مؤلفه بين الكتب الثلاثة السابقة ، وليس له في الكتاب إلا الجمع ، ثم جاء بعده بدر الدين الغزي فألف كتاباً سماه (إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن) وهو مطبوع ، جمع فيه مؤلفه بين الكتب السابقة وأضاف إضافات كثيرة ومفيدة ، وجاء حفيد المصنف وهو أحمد بن عبدالكريم الغزي فالتقط من كتاب جده السابق ما وصف بأنه "لا يثبت فيه حديث" في كتاب سماه (الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث) ، حققه الشيخ ·

ßπ≥ϕπϕ(ß) ≡ß∞ ßϕ íßµß Σσ ϕ Σµ≥ ß∞ ßß Σ µσµ ß .

((σ ϕ ß ϕπ
= σ : π ∞ ß í
π ϕ ß
σμ π μ ßπϕΣ .

اختصاراً شديداً جداً ، حتى لربما اكتفى في بعض الأحيان
بذكر اسم العالم فقط ، أما الأسانيد التي كان يسوقها
السخاوي والكلام عليها وما يتعلق بها فحذفه كله ، ولم يُبقِ
إلا على شيءٍ يسير من ذلك ، وهذا مما يقلل فائدة الكتاب .

ب) أن المؤلف متصوفٌ ، وقد أدخل عقيدته في كثيرٍ من أحكامه وفيما يتعرض له في الكتاب ، حيث يظهر من خلال قراءة الكتاب محاولة بثِّ عقيدته من خلاله .

وهناك كتبٌ كثيرةٌ في هذا الفن ، ولكن ما سبق هي أمهات الكتب في ذلك وأهمها.

محمد فؤاد عبدالباقي ، حيث جعل المجلد الخامس فهارس للكتاب ، أما (سنن أبي داود) فكانت أفضل طبعةٍ طبعةُ عزت عبيد الدّعاس وفيها فهارس ،ولكن صدرت طبعةٌ بعد ذلك بتحقيق محمد عوّامة وهي أجود الطبعات إلى الآن ، لكن هذه الطبعة لم يصدر لها فهارس إلى الآن -وإن كان المحقق وعد بإصدار فهرس للكتاب- ، أما (جامع الترمذي) فقد صُنعت له فهارس منفردة ، ولا أعرف له طبعة مفهرسة فهرسة جيده ، أما (سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية السندي) فقد رقمها عبدالفتاح أبو غدة ، وصنع لها مجلداً كاملاً للفهارس ، وكذلك فقد حقق محمد فؤاد عبدالباقي (سنن ابن ماجة) وصنع له فهارساً ، وأما (موطأ مالك) برواية يحيى الليثي المشهورة فقد أخرجه محمد فؤاد عبدالباقي

الأول :المسمى بـ(مُرشد المحتار) من صنع وإعداد الشيخ حمدي السلفي .
:

الطبعة القديمة التي طبعت في ست مجلدات المطبوعة عام 1313هـ ، والطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر ، والطبعة التي بترتيب الساعاتي (الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد ن حنبل الشيباني) ، وأما (سنن الدارمي) فله فهرس مطبوع بإعداد أحمد بن عبدالله الرفاعي على أطراف الحديث وعلى المسانيد ، وأخرج (سنن الدارمي) مصطفى البُغا أيضاً بفهرس في آخره .

أصدرت فهرس لـ(مصنف عبدالرزاق) في أربع مجلدات ، المجلد الأول والثاني على أطراف الحديث ، والثالث والرابع على المسانيد ، وأيضاً أخرجوا فهرس لـ(مستدرك الحاكم) في مجلدين ضخمين ، وفهرس (لمجمع الزوائد ومنبع الفوائد) في أربعة مجلدات ضخام ، وفهرس لـ(سنن الدارقطني) في مجلدين كبار ، وفهرس لـ(نصب الراية) للزيلعي ، وهي فهارس متقنة .

الحديث النبوي) لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ، وميزة هذا الكتاب أنه جمع بين مائة وخمسين كتاباً ، وخرج له ذيلٌ أيضاً ، والكتاب غير دقيق ، ولكنه مفيد ونافع في الإعانة على الوقوف على الحديث ، ولا يُستغنى عنه ؛ لأنه ينفع كثيراً .

أيضاً من الكتب الجيّدة : (الجامع المفهرس لمصنفات الألباني) لسليم الهلالي ، الذي فهرس فيه الأحاديث الواردة في مؤلفات الألباني المطبوعة .

، بل هو فهرسٌ يذكر لك فيه حكم ابن حبان على الحديث بعد سياقه لطرفه ، والراوي الذي تكلم في الحديث بسببه -أي: علة التضعيف- ، ثم قد يضيف ابن طاهر رأيه الشخصي ، وهذه فائدة مهمة جداً . وقد صنع ابن طاهر المقدسي -أيضاً- كتاباً آخر وهو (ذخيرة الحفاظ) فَهْرَسَ فيه كتاب (الكامل) لابن عدي ، وقد طُبع هذا الكتاب في خمسة مجلدات، وفيه نفس المزايا السابقة من الفهرسة على أطراف الحديث ، وقد يتعقب ابن طاهر المقدسي بعض الأحاديث في رأي خاص له .

هذه أهم الفهارس التي رُتبت على حروف المعجم .

ب.استخراج الحديث من خلال كلمة بارزة فيه : أي كلمة بارزة من وسط المتن أو أوله أو آخره .

وأشهر ما يخدم هذه الطريقة :

التسعة : السنة المشهورة ، إضافة إلى (موطأ مالك) و(سنن الدارمي) و(مسند أحمد) ، وقد يوجد الحديث في هذه الكتب وتبحث في جميع ألفاظه في (المعجم المفهرس) ولا تجده ، مما يدل على نقصٍ كبيرٍ في خدمة هذا المعجم ، وإن كانت خدمته جليلة ، وخاصة لمن أراد أن يؤلف في موضوع معيّن فإن الكتاب يستحضر له جملة كبيرة من الأحاديث تعينه في كتابة موضوعه .

بفهارس على الألفاظ في آخر الكتاب ، فجعل (سنن ابن ماجة) في مجلدين ، والفهارس مجلدين أيضاً ، وهي فهارس متقنة ودقيقة ، حيث فهرس جميع الكلمات الواردة في (سنن ابن ماجة) ، أيضاً كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ سنن الدارقطني) صنعه الدكتور يوسف المرعشلي ، وأيضاً فهرس على الألفاظ لـ(مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) لأبي هاجر بسيوني زغلول .

للألفاظ و للموضوعات في آن واحد ، فمثلاً إذا ذكر لفظة "صلاة التطوع" تجده يذكر كل الأحاديث المتعلقة بصلاة التطوع في الكتب التي خدمها وهي الكتب التسعة ، مضافاً إليها (مسند زيد بن علي) -وهذا المسند لا قيمة له ؛ لأنه مكذوب على زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب- وأيضاً كتاب (المغازي) للواقدي و(الطبقات) لابن سعد و(سيرة ابن هشام) ، هذه الكتب التي فُهرست في (مفتاح كنوز السنّة) .

(الغريبين) أبو موسى المديني في كتابه (المجموع المغيث
في غريبي القرآن والحديث) ، لكن كتاب أبي موسى لا
يدخل في مصادر التخريج ؛ لأنه غير مسند ، أما كتاب أبي
عبيد و تتماته وكتاب الحربي وكتاب أبي عبيد الهروي فهي
من مصادر التخريج ، لأنها كتبٌ مسندة . وطريقة استخدام
هذه الكتب هي أنه إذا وقف الباحث على كلمة غريبة لغوياً ،
فيغلب على الظن أن يذكرها العلماء الذين صنفوا في غريب
الحديث ، وقد يُعين الباحث قبل أن يبحث الرجوعُ إلى كتاب
(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير ، فإذا وجد أن ابن
الأثير ذكر هذا الحديث وبيّن معنى هذه اللفظة فلا بد أن
تكون في أحد مصادره ، ومِنْ مصادره الكتب السابقة ،
فيصبح كتاب (النهاية) كالفهرس ، وأيضاً فالكتب السابقة لها

ج.استخراج الحديث عن طريق موضوعه ، أو الأحكام المستنبطة منه .

الحديث ، بل كلما كان فهم الباحث دقيقاً كانت استفادته من هذه الطريقة أنفع ، ومما يدل على ذلك أن البخاري ربما أورد الحديث تحت باب معيّن يحارُّ الباحث في العلاقة بين الترجمة وبين إيراد الحديث تحتها ، مما جعل عدداً من العلماء يتوقف في معرفة مقصد البخاري في بعض التراجم .

والكتب التي يستعان بها في هذه الطريقة :

غيرها ولكنه قليل- ،ويدخل ضمن كتب الجوامع والسنن جميع كتب الصحاح المؤلفة مثل : (صحيح ابن خزيمة) ، و(صحيح ابن حبان) وخاصة ترتيبه المسمى (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) -وهو مطبوع- ، وأيضاً كتب المستخرجات كـ(مستخرج أبي عوانة) و(مستخرج أبي نُعيم) ، و(مختصر الأحكام) المستخرج على جامع الترمذي ، و(المستدرك) للحاكم ، وكتب السنن الأربعة -إلا أن كتاب الترمذي جامع وأُطلق عليه "سنن" تغليباً ، وأيضاً كتاب (السنن الكبرى) للبيهقي ، وهو من أمهات السنّة ، وجميع ما سبق مرتبٌ على أبواب الفقه .

(تفسير ابن جرير الطبري) و(تفسير ابن أبي حاتم) و(تفسير الثوري) و(تفسير عبدالرزاق) و(تفسير مجاهد) ، وهناك كتبٌ في التفسير بالمأثور لكنها إما ناقلة بالأسانيد كـ(تفسير ابن كثير) ، أو كتب تعزو إلى من أخرج الحديث مثل (الدر المنثور) للسيوطي . وهذه الكتب شاملة للمرفوع والموقوف والمقطوع .

منها- مثل : (أسباب النزول) للواحدي -وهو الأصل لكتب أسباب النزول- ، وأيضاً كتاب (العُجاب في بيان الأسباب) للحافظ ابن حجر ، لكنه لم يتمه بل توقفَ في أثناء "سورة النساء" ، وهو كتاب جليل وعظيم الفائدة في أسباب النزول ، وهو كتاب مطبوع .

أيضاً كتب الناسخ والمنسوخ في القرآن المسندة ، مثل :
كتاب (الناسخ والمنسوخ) لابن الجوزي ، و(ناسخ القرآن ومنسوخه) لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم ، وهي تُورد الأحاديث التي يُستدل بها على النسخ بأسانيدها .

يتعلق بالأسماء والصفات مثل كتاب (التوحيد) لابن خزيمة ، وكتاب (التوحيد) لابن مندة ، و كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي ، ومنها الكتب المتعلقة بالرد على أهل الأهواء والبدع ، ككتاب (الرد على الجهمية)، و(الرد على بشر المرّيسي) كلاهما لعثمان بن سعيد الدارمي ، ومنها الكتب الشاملة مثل (السنّة) لعبدالله ابن الإمام أحمد ، ولابن أبي عاصم ، وللخلال .

عبدالبر ، وكتاب (الطهور) لأبي عبيد القاسم بن سلاّم ، وكتاب (الأموال) -أيضاً-لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم ، وكتاب (الأموال) لحُميد بن زنجولة ، وكتاب (الخراج) ليحيى بن آدم ، (والقراءة خلف الإمام) للبخاري ، (وجزء رفع اليدين) له أيضاً ، و(القراءة خلف الإمام) أيضاً للبيهقي ، وكل هذه مسندة . وهي أجزاء كثيرة طُبع منها الكثير ، وبقي الأكثر لم يُطبع .

جزء منها -وهو المعروف الآن- ، و (تهذيب سيرة ابن هشام) . وتُذكر أيضاً هنا : كتب الدلائل النبوية ، مثل (دلائل النبوة) لأبي نُعيم ، و(دلائل النبوة) للبيهقي ، و(دلائل النبوة) للفريابي ، و(دلائل النبوة) لأبي القاسم التيمي المشهور بقوام السنّة .

ومن كتب الشمائل : كتاب (الشمائل المحمدية) للترمذي - وهو من أصولها- ، وكتاب (الأنوار في شمائل النبي المختار) لأبي الشيخ الأصبهاني ، وكلها مطبوعة .

ومن المواضيع المفردة : الكتب المتعلقة بفضائل الصحابة ، والمسند منها : كتاب (فضائل الصحابة) للإمام أحمد، و(فضائل الصحابة) لخيثمة الطرابلسي ، وكتاب (فضائل الخلفاء الأربعة) لأبي نُعيم الأصبهاني .

كتاب (خصائص علي) للنسائي -وهو موجود ضمن (السنن الكبرى)- ، كتاب (فضائل أبي بكر الصديق) لبن بَلْبَان الفارسي ، وكتاب (فضائل علي بن أبي طالب) لابن المغازلي الواسطي ، وكلها مطبوعة .

للخرائطي -وهو أوسع هذه الكتب- ، وكتاب (مساوئ الأخلاق) للخرائطي أيضاً ، وكتاب (التوبيخ والتنبيه) لأبي الشيخ الأصبهاني ، ويدخل ضمن كتب الآداب كتب متعددة كثيرة لابن أبي الدنيا ، مثل : كتاب (الصمت) و (ذم البغي) و (ذم الكذب) و (ذم الغضب) و (التواضع والخمول) و (الإخوان) و (الصبر) و (الحلم) ، وغيرها كلها لابن أبي الدنيا وهي يسند في كل ما يورده .

كتب الأمثال النبوية ، مثل : (الأمثال) لأبي الشيخ الأصبهاني ، (الأمثال) للرامهرمزي ، (الأمثال) لأبي هلال العسكري ، (مسند الشهاب) للقضاعي .

منها عدد كبير ، ومنها : (الزهد) للإمام أحمد ، (والزهد) لوكيع ، ولابن المبارك و للبيهقي ، ولأسد بن موسى .
ويدخل فيها أيضاً كتب لابن أبي الدنيا مثل : (ذم الدنيا)، و(الجوع) و (المحتضرين) و (الرقة والبكاء) وغيرها.

المنذر . يأتي بعدها كتب تخريج أحاديث الأحكام ، من أمثال (نصب الراية) للزيلعي ، و(التلخيص الحبير) للحافظ ابن حجر ، و(البدر المنير) لابن الملقن ، و(تنقيح التحقيق) لابن عبدالهادي ، وأيضاً (تنقيح التحقيق) للذهبي -ولم يطبع- ، و(إرواء الغليل في تخريج أحاديث السبيل) للألباني ، فالأول في الفقه الحنفي، والثاني والثالث في الفقه الشافعي ، والرابع والخامس في الفقه الحنبلي ، أما الفقه المالكي فكتب التخريج فيه قليلة جداً ، لكن هناك رسالة مطبوعة وهي (تخريج أحاديث المدونة) للدرديري ، وكذلك كتاب (الهداية في تخريج أحاديث البداية) لأبي الفيض الغماري ، فيمكن أن يعتبر من تخريج أدلة الفقه المالكي ، باعتبار أن ابن رشد

الإشبيلي ، وهو لا يذكر فيها إسناداً ولا تعليلاً ولا كلاماً على الحديث . والأحكام الوسطى يذكر فيها الكلام على الحديث ، ولم يكتفِ فيها بالأحاديث الصحيحة ، وهي التي ألف عليها ابن القطان الفاسي كتابه المشهور (بيان الوهم والإيهام الواقعَين في كتاب الأحكام) فهو على الأحكام الوسطى . وأما الأحكام الكبرى فيذكر فيه عبدالحق أسانيد المؤلفين كاملة ، وهذه ميزة الكتاب -وهو لم يطبع حتى الآن- ، وهو موجود وضخم ، وميزة أخرى للكتاب أنه ينقل من كتب مفقودة بالنسبة لنا الآن مثل : (أمالي البزار) ، و(المنتقى) للقاسم بن أصبغ ، وكتب أخرى لبعض الأندلسيين مفقودة ، ينقل منها بأسانيد مصنفيها ، فهو كتاب مهم لو طُبع ، ومخطوطته

الزوائد ومنبع الفوائد) للهيثمي ، وهو غير مسند ، ولكن غالب الكتب التي صنع عليها الزوائد طُبعت ماعدا الأجزاء المفقودة من (معجم الطبراني الكبير) ، أو الأحاديث التي أخذها من (مسند أبي يعلى الكبير) ، وأيضاً (مسند البزار) لكن (كشف الأستار) يعين عليه، وهو مرتبٌ على الأبواب الفقهية . والكتاب الثاني : (المطالب العالية) للحافظ ابن حجر ، وهو مرتب على الأبواب الفقهية أيضاً .

البزار) ، و كتاب (المقصد العليّ في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي) ، وصدر مؤخراً (زوائد تاريخ بغداد) في عشرة مجلدات ، لكنه غير مرتب على الأبواب الفقهية ، وكتاب (بغية الباحث في زوائد مسند الحارث) للهيثمي ، وهو مطبوع ، وله طبعتان .

للأسانيد ، لكنه غير مرتب على الأبواب الفقهية بل هو مرتب على شيوخ مالك ، إلا أنه من السهولة أن تقف على الحديث من خلال الموضوع حينما ترجع إلى الموطأ فتنظر في الباب الذي أورد فيه الإمام مالك الحديث ، وتنظر في الشيخ ، ثم ترجع إلى (التمهيد) فتستخرج الحديث من خلال الشيخ السابق . وهناك طريقة أخرى فيما إذا كان لديك كتاب (الإستذكار) فإنه في أي موطن يذكر الحديث من الموطأ يقوم المحقق بتحديد موطن الحديث في (التمهيد) بذكر الصفحة والمجلد ، وهما كتابان ضخمان ، حيث يقع (الإستذكار) في ثلاثين مجلد ، و(التمهيد) في ستة وعشرين مجلد .

أيضاً كتاب(مفتاح كنوز السنّة) بترجمة محمد فؤاد عبدالباقي،فكما أنه على الألفاظ فهو أيضاً على الموضوعات.

أيضاً (المعجم المفهرس للمسائل الفقهية) ، حيث قام أحد المحققين والمفهرسين وهو الدكتور : يوسف المرعشلي في كتاب (شرح معاني الآثار) رتب الأحاديث على المسائل الفقهية ، ورتب المسائل الفقهية على حروف الهجاء.

لابن قيم الجوزية متعلق بمسألة من مسائل الحديث فإنه يورده كاملاً في شرح هذا الحديث ضمن كتابه السابق .
وأيضاً أورد كتاب (توضيح المشتبه في المؤتلف والمختلف) في مجلدين من (الكواكب الدراري) -وقد طُبع كتاب (توضيح المشتبه) في عشر مجلدات ، وكله في تراجم الرواة ، وفي المؤتلف والمختلف- ، والمقصود أنه كتاب ضخم جداً حفظ لنا الكثير من الكتب ، ولم يتمه المؤلف ، ولم يصل لنا كاملاً بل جزءٌ يسير منه . جاء بعده أحمد البنا -المشهور بالساعاتي ، وهو من الذين توفوا في العصر الحديث- ، وألّف كتاب (الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني) حيث رتب المسند على أبواب الفقه ، وله أيضاً

د.استخراج الحديث من خلال وصف يتعلق بالمتن :

في هذا الباب منها: كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي ، وكتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة ، وأوسع هذه الكتب -وهو موسوعة مهمة جداً ، ونافعة جداً كذلك- كتاب (شرح مشكل الآثار) للطحاوي ، وهو مطبوع في ستة عشر مجلداً .

2. إذا كان الحديث معللاً فنرجع إلى كتب العلل ، من أمثال (العلل) لابن المديني -وهو مطبوع- ، و(العلل) لابن أبي حاتم ، و(العلل الكبير) للترمذي ، و(العلل) للدارقطني .

وإذا كان الحديث في الصحيحين وهو مما انتقد فنرجع إلى كتاب (التتبع) للدارقطني ، أو كتاب (علل الأحاديث في صحيح مسلم) لابن عمّار ، أو لغيره .

3.إذا كان في متن الحديث إدراج فنرجع إلى كتاب (الفصل للوصل المُدرج في النقل) للخطيب ، وكتاب (المَدْرَج إلى المُدْرَج) للسيوطي .

الأحاديث القدسية ، مثل : (المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية) لابن بَلْبَان الفارسي -وهو مطبوع- ، وكتاب (الإتحافات السنَّية في الأحاديث الإلهية) لعبدالرؤوف المناوي .

الحديث من الزوائد على الكتب الستة ، فترجع مثلاً إلى كتاب (مجمع الزوائد) أو (المطالب العالية) فغالباً ستجد حديثك فيها ، فإن لم تجده فيها فليكن أول ما يتبادر إلى ذهنك أنك أخطأت ، وأنه موجود في الكتب الستة ؛ وذلك لأن الكتب المؤلفة في الزوائد استوعبت كتباً ضخمة كـ(مسند أحمد) و (مسند أبي يعلى) و (مسند البزار) ومعاجم الطبراني الثلاثة ، فهذه في مجمع الزوائد وحده ، وعشرة مسانيد أخرى في (المطالب العالية) ، فيَقِلُّ أن يفوتها حديث .

التي أُلفت في بيان الأحاديث المتواترة ، مثل : كتاب (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) للكتاني ، و(قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) للسيوطي ، وكتاب (لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة) للزبيدي .

إلى المؤلفات في الأحاديث الناسخة أو المنسوخة المسندة
من أمثال : كتاب (الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار)
للحازمي -وهو من أجلِّ كتب الناسخ والمنسوخ- ، وكتاب
(ناسخ الحديث ومنسوخه) لابن شاهين -وهو أيضاً كتابٌ
مسندٌ مطبوع- .

(الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) ، وكتاب (الغوامض والمبهمات) لابن بشكوال ، وكتاب (إيضاح الإشكال) لابن طاهر المقدسي ، و(الغوامض والمبهمات) لعبدالغني بن سعيد ، وكتاب (المُستفاد في مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي ، وكل هذه الكتب مطبوعة .

الطريقة الثالثة

[استخراج الحديث من خلال الحاسب الآلي(الكمبيوتر)]

، أو لفظة في الحديث ، وغيرها ، ولا يعدو الحاسب الآلي
إلا أن يكون فِهرساً ، ويستحيل أن يكون قادراً على
الاستقلال في الحكم ، فالحكم على الحديث ليس عملاً آلياً ،
بل هو عملٌ يحتاج إلى فقه واستنباط وإعمال ذهن و لا
يتأتى جميع ذلك للكمبيوتر .

*مزايا الحاسب الآلي :

1) السرعة وما يوفره من الوقت .

2) تنوع أساليب استخدامه .

3) استيعابه لعدد كبير من المصادر .

*عیوبه :

1) عدم دقة برامجه حتى الآن ، ولعل العجلة والتنافس بين الشركات المنتجة لهذه البرامج يجعلهم يستعجلون في إخراجها بغير دقة .

2) إبعاد القارئ عن التعرف على المصادر ومناهجها ، حتى إن البعض تصوّر أنه يمكن أن يستغني بهذه البرامج عن الكتب ، وهذا غير صحيح ، فالكمبيوتر مستحيل أن يحل محلّ الكتاب ، فالكتاب هو الوسيلة الصحيحة للتعلّم .

مصادر عديدة ، وقد يغترّ بذلك الباحث ، ولاشك أن هذا غير صحيح ، وأنه عيب في مستخدم الكمبيوتر .

فيُنصح من يستخدم الحاسب الآلي أن يستغلّ المزايا التي فيه استغلالاً جيداً ، وأن يتجنب العيوب السابقة التي هي في الحقيقة عيوب في المستخدم لا في الكمبيوتر .والآن الكمبيوتر أصبح واقعاً ولابد من الاستفادة منه ، وليس هناك داعٍ لمعاداته .

الطريقة الرابعة :

[استخراج الحديث من خلال الاستعراض والجَرْد لكتب السنّة]

وذلك بأن تأخذ الكتاب من أوله إلى آخره قراءة حتى تستخرج الحديث . وهذه الطريقة هي الطريقة التي كان يسير عليها الحُفّاظ والعلماء والمُخرجون الأوّلون في عصر ماقبل الطباعة .

*من مزايا هذه الطريقة :

1) أنها الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نجزم من خلالها أن هذا الحديث موجود في هذا الكتاب أو غير موجود فيه ؛ لأن جميع الطرق السابقة قد لا تدلُّ على الحديث في الكتاب وهو موجود فيه ، فقد يبحث الباحث

عبارة أحد العلماء أنه موجود فيه ، فيَجزم بوجوده في الكتاب ، فحين البحث والقراءة بهذه الطريقة يُوقف على الحديث ؛ لأنه قد يسقط من الفهارس ، وقد ينساه المُفهرس ، وهكذا ...

؛ لأنه قد يقف أثناء الاستعراض على رواية قد تُعِلُّ الرواية التي يبحث عنها من خلال وهم الراوي في متن الحديث أو في إسناده ، وهذه لا تدلُّك عليها الطرق السابقة ، ومن مارس التخريج يعرف ذلك تماماً .

3) التعرف على مناهج العلماء ، وأسباب التأليف .

القراءة ، وينبغي تقييد هذه الفوائد في جلدة الكتاب برقم الصفحة ، خاصة الفوائد التي توجد في غير مظنتها . وقد ينقدح في ذهن طالب العلم استنباط من أحد الأحاديث التي مرّ عليها فينبغي تقييد هذا الاستنباط بجانب هذا الحديث ، ووجه الاستنباط ؛ حتى لا يُنسى مع مرور الزمن .

5) أنها الطريقة الصحيحة لاستحضار متون السنّة النبوية .

مراحل دراسة الأسانيد

الأولى : استخراج الحديث بطرق التخريج المذكورة آنفاً ، بحيث تجمع كل طرق الحديث التي وقفت عليها من جميع مصادر السنّة التي استطعت أن تطلع عليها ، وتقف على الحديث فيها .

الثانية : الاستعراض الكامل لهذه الطرق لملاحظة نقاط الاتفاق بين الرواة ونقاط الاختلاف بينهم ، ويندر أن تجد حديثاً إلا وفيه اختلاف في المتن -في اللفظ- ، أو في الإسناد ، أو فيهما معاً ، خاصة في الأحاديث التي

أو أن تقوم بعرض هذه النقاط بصورة مبسطة كما هو صنيع الدارقطني في العلل ، فتُبين الصحابي الذي روى الحديث ثم من رواه عنه ، وهل وقع اختلاف بين الرواة عنه ، فإن لم يقع فتنظر في الرواة عن التابعين هل وقع بينهم اختلاف ، وهكذا.. ، فتبين وجوه الاتفاق والاختلاف ، وكل وجه مَنْ رواه ، هل هم عددٌ أم واحد ، فيمكن ذلك عن طريق مُشجّرة أو عرضها باختصار ، ثم يتبين لك بعد ذلك ماهي الأسانيد التي ينبغي تحريرها أكثر من غيرها .

الثالثة : الترجمة للرواة . وهي مرحلة مهمة ، وتعتبر عثرة من العثرات التي تواجه الباحث ، فلطولها ينبغي تقسيمها إلى خطوات :

مخالفاً للواقع ، فالخطأ في هذه المرحلة ينبني عليه الخطأ في الحكم على الحديث بكامله ، فلذا ينبغي أن يُعتنى بهذه المرحلة عناية كبيرة جداً ؛ لأن الخطأ في عين الراوي في الإسناد يُورث الخطأ في الحكم على الحديث إلا إذا أبدلت راوٍ ثقة بثقة آخر ، أو ضعيف بضعيف فلا يختلف الحكم ، ولكن قد يحصل العكس ، من إبدال راوٍ ثقة بضعيف ، أو ضعيف بثقة ، ومن ثمَّ ينتج الخطأ .

ولهذه الخطوة حالات تتلخص فيما يلي :

أو حدثني فلان ، فإذا أُبهم الراوي فلا بد من تعيين هذا الراوي ، حتى يُتمكن من الحكم على هذا الإسناد . ومن المعلوم أن الراوي إذا كان مبهماً ولم يُعرف فإن الحديث يكون ضعيفاً ، ويسميه الحاكم وغيره منقطع ، والمنقطع من أقسام الضعيف .

كثيراً ما يقول : حدثني الثقة ، أو حدثني من لا أتهم ، وتكلم العلماء كثيراً على مراد الشافعي في هذا المبهم هل هو الإمام أحمد أو إسماعيل بن عُليّة أو حماد بن سلمة أم أنه ابن أبي يحيى الأسلمي -الراوي المتروك المشهور- . وقد ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه (نزهة النظر) وفي غيره أن الرواية في التعديل على الإبهام لا تقبل ، وبيّن سبب ذلك فقال : لأنه قد يكون ثقة عند المُعدِّل و الموثق ، ويكون ضعيفاً عند غيره ، فلهذا الاحتمال لا نستطيع أن نقبل التوثيق على الإبهام .

*الطرق التي نعرف من خلالها الراوي المبهم :

1- التخريج الموسع ، فقد يكون مبهماً في رواية ثم يأتي في رواية أخرى فيبينه هذا الذي أبهمه فيعينه ويسميه ، وعليه نعرف المبهم ونستطيع الحكم عليه .

الأسانيد لم يُعتن بها كما اعتني بمبهمات المتون في إفرادها بالتصنيف ، ومن أوسع الكتب في العناية بمبهمات الأسانيد هو كتاب (المُستفاد في مبهمات المتن والإسناد) لأبي زُرعة العراقي .

التهذيب) ، واختصاره (تقريب التهذيب) ، وفي (تعجيل المنفعة) أيضاً للحافظ ابن حجر ، وقد يسميه لك الحافظ وقد يقول : لم أجده ، فمع بحثك وقول ابن حجر أنه لم يجده ، ففي الغالب أن الإنسان يطمئن على جهده أنه لم يفته شئ ، بدليل اتفاق جهده مع جهد إمام سابق مُطلع ، فسواءً سُميَ فهذه فائدة ، وإن لم يسمَّ فهذه فائدة أيضاً .

نسبته إلى جده ، فكلٌّ من سُميَّ ولم تُعرف عينه فهو مهمل ولو كان ظاهر النسبة . وأيضاً يدخل في المهملين المُدَّلس تدليس شيوخ ، فقد يسمى أو يُكنى أو يُلقب بغير ما عُرف به ، فلو جاءك إسنادٌ قيل فيه : حدثنا ابن المغيرة الجعفي ، قد يغيب على ذهنك أن المقصود محمد بن اسماعيل بن المغيرة الجعفي البخاري الإمام المشهور ، لكن لما نسبه إلى جده الأعلى فهذا فيه نوع تدليس شيوخ ، فمادام أنه عُمّي ولم تُعرف عينه فنستطيع إدخاله ضمن المهملين ، وإن كان الأصل في الراوي المهمل أنه هو الذي يُسمى باسمه فقط كأن يُقال : محمد فقط ، وهذا الاسم في الرواة كثير ، وهذه الحالة كثيراً ما تتكرر في الأسانيد ، فكثيراً ما تجد رواةً

*طرق معرفة الراوي المهمل :

1- التخريج الموسع ، فقد يأتي معيناً باسمه الكامل في طريق أخرى ، وميزة هذه الطريقة أنها تكاد تكون أوثق الطرق في تعيين الرواة فعلاً .

لم أقف على من يُسمي سفيان في ترجمة عمرو بن دينار ، فأرجع إلى ترجمة عبدالله بن الزبير الحُميدي وأنظر فيها : هل سموا في شيوخه أحداً يُقال له سفيان ، فإن سموا سفيان بن عيينة فهذه قرينة على أن المقصود في الإسناد سفيان بن عيينة ، فإن لم أجد في كلا الترجمتين ، تأتي الطرق الأخرى الدالة . لكن هناك إشكال وهو أني أجد -مثلاً- في ترجمة عمرو بن دينار في تلاميذه سفيان بن عيينة و سفيان الثوري فهنا -وإن ضاق الإحتمال- أيضاً يقع إشكال ، فأرجع إلى الحميدي فيُسمي واحداً منهما في ترجمته فأعرف أن المراد هو سفيان بن عيينة .

إضافات كثيرة جداً من خارج الكتب الستة ، فهو أوسع كتاب
مفيد في هذه الناحية ، وهناك من جاء وتمّم هذا العمل ،
وأضاف إضافات في الشيوخ والتلاميذ ، وهو الحافظ :
مغلطاي بن قليج الحنفي الذي ألّف كتاباً سمّاه : (إكمال
تهذيب الكمال) فاعتنى بتعقب المزي وبالزيادة في هذا
الكتاب في نواحٍ متعددة ، في رواةٍ على شرطه لم يذكرهم ،
في زيادة تلاميذ وشيوخ لم يوردهم ، في إضافة ألفاظ جرح
وتعديل فاتت المزي أن يذكرها في الرواة الذين ذكرهم ،
وينصح طالب العلم أنه إذا وجد شيخاً لراوٍ معيّن لم يجده
مذكوراً في (تهذيب الكمال) أن يدرجه في التهذيب في
حاشية الكتاب ضمن ترتيبه في المعجم ، مع الحرص على
ذكر المصدر الذي سُمّي فيه الراوي ، وكذا التلاميذ

هريرة ثم يذكر أحاديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ،
ويذكر من بينها الحديث الذي تبحث عنه ، فتعرف أن الراوي المهمل في الإسناد هو سعيد بن المسيب ، وقد يتوسع المزي فيُعَنْون للطبقة الثانية بعد التابعين ، بل وللطبقة الثالثة في بعض الأحيان ، فيُعينك جداً في طبقة حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، ويبين لك هل هذا الحديث من حديث حماد بن سلمة أو من حديث حماد بن زيد ، مادام هذا الحديث ضمن الكتب التي خدمها ، ومثله (إتحاف المهرة) لابن حجر .

في تعيين الرواة المهملين في (صحيح البخاري) ، بل إنه ملأ الكتاب بالقواعد في تعيين الرواة ، فيقول مثلاً : إذا روى البخاري عن الفريابي عن سفيان فهو الثوري ، فيبين لك أن رواية البخاري عن الفريابي إذا أُهمل بعدها سفيان فهو الثوري ، وهكذا ..

(نصب الراية) و (التلخيص الحبير) وغيرها ، وذلك لأنها تدرس الأسانيد فتسمّي لك الرواة المهملين وتحكم عليهم ، وكذلك كتب العلل مثل : (العلل) للدارقطني و (العلل) لابن أبي حاتم .

البخاري) ، ففي آخر الكتاب عقد فصلاً في بيان الشيوخ المهملين والرواة المهملين عموماً في (صحيح البخاري) مع تعيين أسمائهم ، وقام بجمع هذه الجهود مع جهود أخرى الحافظ أبو علي الغساني الجيّاني في كتابه (تقييّد المهمل و تميّيز المُشكل) في فصلٍ عنوانه : "التعريف بشيوخ حدّث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم وذكْر ما يُعرفون به من قبائلهم وبلدانهم" ، جمع فيه جهد الحاكم مع جهد الكلاباذي مع جهد ابن السكن وغيرهم ممن تعرّض لتعيين الرواة المهملين في (صحيح البخاري) ، والكتاب مطبوع .

وعلى من يقول : أن علم الحديث علمٌ غير مهم .. ، فصنّف الرامهرمزي كتابه ليبين لهم عمق هذا العلم ، وأنه لا يدركه إلا من تبحّر فيه ، ومن ذلك عَقْدُه لفصل المهملين ، وقد اختار أمثلة في غاية الدِّقة ، فيُنصح بمراجعته . أيضاً الذهبي في (سير أعلام النبلاء) في آخر ترجمة حماد بن زيد في آخر الجزء السابع ، عقد فصلاً في التفريق بين حماد بن زيد وحماد بن سلمة ، فقال : إذا روى فلان وفلان .. عن حماد فهو كذا ، وهكذا ، وقد عقد فصلاً جميلاً فيما يقارب الثلاث صفحات حول حماد بن زيد وحماد بن سلمة .

الأئمة ، مثلاً : إذا روى فلان عن حماد فهو حماد بن سلمة وإذا أراد حماد بن زيد فإنه يسميه ، ومن أمثلة ذلك يقول العجلي في تاريخه :" كان حجاج -يعني ابن المنهال- إذا حدث عن حماد بن سلمة قال : حدثنا حماد ، وإذا حدث عن حماد بن زيد قال : حدثنا حماد بن زيد" .

ترجمة حجاج ابن المنهال في(التهذيب) ، مع أن (التهذيب) من أوسع الكتب في التراجم . ومثله : جاء في (معجم ابن الأعرابي) عن عفّان بن مسلم أنه قال : "كل شئ أقول حماد ولا أقول ابن فهو ابن سلمة" ، مع أن (معجم ابن الأعرابي) ليس له علاقة بهذه القضية ، وليس له علاقة بالمذكورين بل عرضاً جاء في الكتاب ، فينبغي تقييد مثل هذه العبارات فإنه لا يستغنى عنها .

الكتاب رشيد الدين ابن العطار في كتاب سمّاه (مجرد أسماء الرواة عن مالك ، للخطيب البغدادي) ، ويقصد بالتجريد أنه حذف الأسانيد ؛ لأن الخطيب لا يورد ترجمة إلا وبعدها يسوق إسناداً يدلل به أن فلاناً -المترجم له- روى عن مالك ، وقد طُبع هذا الكتاب ، أيضاً هناك كتاب لمحمد بن مَخْلَد الدوري باسم (ما رواه الأكابر عن مالك) وهو جزء صغير خصّ فيه الأكابر الذين رووا عنه ، أي : أقران مالك تقريباً أو من هم طبقة شيوخ مالك .

بن الزبير ، ومنهم الزهري ، ومنهم شعبة ، ومنهم سليمان بن يسار ، ومنهم علي بن الحسين بن علي ، وجماعة آخرون ، وأحياناً التلامذة عن هذا الشيخ على الطبقات ، الأوثق فالثقة، ثم الأقل ثقة ، مثل ما فعل في شعبة بن الحجاج ، وهو مطبوع .

بعض المعاصرين قام بمثل هذا العمل ، مثل كتاب (رواة محمد بن إسحاق) لمؤلفه : مطاع الطرابيشي ، في مجلد ضخم ، جمع فيه جمعاً جيّداً .

ويأتي أيضاً الحاسب الآلي فيحصر لك التلاميذ والشيوخ .

السنة ، فلا تجدهم في (تهذيب الكمال) ، فيوفر الوقت هذا المحقق بالبحث عن التلامذة والشيوخ لهذا الراوي ، بحيث قد لا تجدها عند غيره ، ومن أمثلة ذلك ما فعله محمد بن ناصر العجمي في جمعه لشيوخ ابن أبي عاصم في مقدمة كتاب (الأوائل) لابن أبي عاصم ، ثم جاء أحد المحققين وهو باسم بن فيصل الجوابرة فأضاف شيوخاً آخرين في مقدمة كتاب (الآحاد والمثاني) لابن أبي عاصم ، من الذين فاتوا المحقق الأول ، وفعل مثل هذا الأمر بدر البدر في مقدمة كتاب (أحاديث أبي الزبير عن جابر) لأبي الشيخ ، فحصر جميع شيوخ أبي الشيخ الذين وقف عليهم وترجم لهم ، وإن كان فاته شئ .

روى عنه ، وعن المصنفين من تلامذته ، فنجد أبا نعيم
الأصبهاني من أكثر الناس رواية عن أبي الشيخ ،
فأستعرض أيضاً كتب أبي نُعيم الأصبهاني ؛ لأستعرض
شيوخ أبي الشيخ ، فيحصل عندي عدد كبير . وفائدة هذا
البحث : أن كثيراً من الحُفّاظ قد يعتاد اختصار أسماء شيوخه
أو تكنيتهم ، فمن غير طريقة حصر الشيوخ لا أعرف من
هو المقصود بالكنية ؛ لأن هؤلاء الشيوخ في طبقة لم تُخدم
كما خُدم أصحاب الكتب الستة ، فهذه البحوث هامّة ونافعة ،
ويمكن أن تُخرج هذا العمل إذا أُتقن .

وقفت على حديث من طريقه فأرجع إلى مشيخته ، وأبو يعلى كذلك نرجع إلى معجم شيوخه إذا كان الراوي المهمل شيخاً له . ففائدة المشيخات أنها تسمّي لك الراوي التسمية الكاملة ، وقد يضيف فائدة أخرى في توثيقه أو تجريحه .

وبعضهم يشترط شرطاً عاماً في مشيخته مثل : أبو بكر الإسماعيلي اشترط أن لا يذكر في معجمه إلا من كان مقبولاً عنده .

12- من خلال ملاحظة القرائن التالية :

أي أن شيخه الذي يروي عنه في الإسناد مكي ، وتلميذه مكي أيضاً فيغلب على ظني أن هذا الراوي المهمل -بينهما- مكيٌ أيضاً ، فينحصر البحث في المكيين ، فأنظر فيمن سُمي بهذا الاسم من المكيين .

في الراوي الآخر ، فإذا وجدت راويين كلاهما يقال له: سفيان بن الحسين ، وأُهمل الاسم ولم يبيّن ، لكن أحدهما عاصر الشيخ الذي في ذلك الإسناد المُسمّى ، والآخر لم يعاصره ، فأصبح يقيناً أن الراوي هو المعاصر .

عن شيخ معين مثل ماذكر آنفا أن عبدالله بن الزبير الحميدي إذا قال : سفيان ، فالمقصود به ابن عيينة ؛ لأن من أكثر من روى عن سفيان بن عيينة هو الحميدي ، وإذا قال البيهقي : حدثنا أبو عبدالله ، فالمقصود الحاكم ؛ لأنه يكثر الرواية عن الحاكم .

باسم (فتح الباب في الكنى والألقاب) ، وهو خاص بالكنى وليس فيه من الألقاب شئ ، والذي طُبع جزء منه وهو خاص بالكنى ، فلعلّ الجزء المتبقي منه يتكلم عن الألقاب ، أيضاً للحافظ ابن عبدالبر كتاب (الاستغنا في معرفة من روى من أهل العلم المعروفين بالكنى) . أيضاً من الكتب التي تخدم هذه الطريقة عموم كتب التراجم ، مثل (تهذيب الكمال) ففي آخره فصلٌ خاص بالكنى ، وكذا (تهذيب التهذيب) فيه فصلٌ خاص بالكنى ، ولا يكاد يخلو كتابٌ خاصٌ بالتراجم إلا وفيه فصلٌ خاص بالكنى ، حتى (تاريخ بغداد) و (تاريخ دمشق) و (تاريخ جُرجان) و التواريخ المحليّة . أيضاً من الطرق المفيدة في الكنى : الفهارسُ المتقنة للأعلام في أواخر الكتب المحققة ، وتظهر فائدتها

(الألقاب) لابن الفرضي ، وهو مطبوع ، وكتاب (مجمع الآداب) لابن الفوطي ، وهوكتاب ضخم لا يوجد منه إلا أجزاء يسيره طُبعت في ست مجلدات كبار ، وهذا الكتاب غالبه خاصٌ بالألقاب المضافة مثل :[عزّ الدين ، شرف الدين ، تقي الدين ، قوّام السنّة ، بهاء الدولة] ، سواءً للعلماء أو للأفراد أو للقوّاد فيذكرهم ويترجم لهم .

التخريج ؛ لأنه يذكر الرواة خاصة ، ويعتبر مختصراً لكتاب (الألقاب الكبير) للشيرازي ، وهو كتاب كبير مُسند ، اختصره الحافظ ابن حجر في كتابه الآنف الذكر . أيضاً - مما صدر حديثاً- كتابٌ خاص بلقب معيّن (تسمية من لُقب بالطويل) فإذا مرَّ معك في الإسناد راوٍ ملقب بالطويل فترجع لهذا الجزء تجده مسمىً فيه . أيضاً من الطرق المعينة في معرفة أصحاب الألقاب: الفهارس ، كما ذكرنا سابقاً في الكنى ، وكذا كتب التراجم التي تُعنى بذكر فصولٍ خاصة في الألقاب وأصحابها وتسميتهم .

لأنها في مجلداتها الأول حققها الشيخ عبدالرحمن المعلمي ، ثم أتمها بعد ذلك جماعة من علماء الهند، فكتاب (الأنساب) مهمٌ من عدة نواحي ، منها : تعيين الرواة المهملين ، وأيضاً أنه كتاب تراجم ، فقد نقف فيه على تراجم لبعض العلماء لا نجدها في كتاب آخر ؛ لأنه إمام قديم ، واستوعب في كتابه كتباً مفقودة بالنسبة لنا، فاستوعب مثلاً كتاب (تاريخ نيسابور) للحاكم -وهو مفقود- ، واستوعب ذيلاً على تاريخ بغداد للسمعاني نفسه .

مثلاً- : الحُلْواني ، نسبة إلى حُلْوان بجانب بغداد ، وحُلْوان في مصر ، والمنسوبين إلى حُلْوان التي من بغداد فلان وفلان وفلان ، والمنسوبين إلى حُلْوان التي في مصر فلان وفلان وفلان.وهذه دقةٌ منه وفائدة هذا : أنه يفيد في تعيين الرواة من خلال ضبط بلدانهم .

ومن كتب الأنساب كتاب (عجالة المبتدي) للحازمي ، وهو مطبوع في مجلد واحد . وأيضاً من الكتب المعينة في معرفة الأنساب فصول الأنساب في كتب التراجم السابقة .

لياقوت الحموي ، فهو يذكر البلد ويضبطه ، ويذكر أبرز الأعلام الذين سكنوا هذا البلد ، وقد صدر فهرسٌ للأعلام على حروف المعجم للكتاب مما يُسهل الوقوف على الأعلام من خلال أسمائهم أو بلدانهم .

ومما يُعين في الأنساب فهارس الأعلام المتقنة في أواخر الكتب المحققة -كما سبق بيانه- .

فأستعرضه من أوله ، حيث إن كثيراً من العلماء إذا صنّف كتاباً فإنه إذا مرّ عليه شيخه أول مرّة في الكتاب فإنه يسميه تسمية واضحة كاملة ، ثم إذا تكرر فإنه قد يختصره باسمه منفرداً أو بكنيته أو بلقبه ، فلا تعرفه ولكن إذا استعرضت أوّل الكتاب تجده مذكوراً باسمه وكنيته ولقبه ونسبه كاملاً ، ثم إنه ليس من العادة أن يختصر في البداية ويسمّي في النهاية ؛ لأنه خلاف الحكمة . وهذه الطريقة ناجعة جداً .

إلى الآن ، وكتاب (الإكمال) لابن ماكولا ، جمع فيه الكتب السابقة مع تحرير وإضافات ، وأفرد أوهام هذه الكتب الثلاثة في كتاب مستقل سماه (تهذيب مستمر الأوهام) وهو مطبوع أيضاً ، وهذا الكتاب وهو (الإكمال) يُغني عن الكتب السابقة ، جاء بعده ابن نقطة فذيّل عليه بكتاب (تكملة الإكمال) وهو مطبوع ، جاء بعده ابن الاسكندراني فذيّل على كتاب ابن نقطة ، جاء بعده ابن الصابوني فذيّل على كتاب ابن الاسكندراني ، وكتابه مطبوع ، جاء بعدهم الذهبي فألّف كتابه (المشتبه) في مجلد واحد ، ثم جاء بعده مَنْ شرح هذا الكتاب ، الأول ابن ناصر الدين الدمشقي في كتاب ضخم اسمه (توضيح المشتبه) في عشرة مجلدات ،

يوصف الصحابي بالتعقيل- ، فإذا رجعت لكتب الاشتقاق تبيّن لك أن العرب يُسمون مُغَفَّل -بفتح الفاء- ، وأيضاً مثل : عياض بن حمار ، هل هو حِمار أو حَمّار أو حُمار ، فتُبيّن لك أن العرب تُسمي حِمار -بكسر الحاء- ، وكذا صباح ، فالأصل عند العرب أنهم يسمون : صبَّاح -بتشديد الباء- بعكس ما يفعلونه اليوم من تخفيف الباء ، فالأصل في هذا الاسم أنه بالتشديد ، وعليه فإذا وجدت راوياً بهذا الاسم فالأصل أن اسمه صبّاح بالتشديد ، إلا في رواة قلّة نُصَّ عليهم ، وكتاب ابن دريد ضخم ، وكتاب الأصمعي صغير ، وكلاهما مطبوع .

للزبيدي ، وهو معجم لغوي ضخم ، ومع ذلك يعتبر مصدراً
من مصادر التراجم ، وحريٌّ أن تُخرَج التراجم الموجودة
في (تاج العروس) في مصنفٍ مستقل -وهناك من يعمل
على ذلك ، عسى أن يخرج عمله قريباً- .

كتابه السابق بكتاب سمّاه (تالي تلخيص المتشابه في الرسم)
. ومن الكتب المُعينة في التعيين كتاب (غُنية المُلتمس في
إيضاح الملتبس) للخطيب ، وقد عقد كتابه على فصلين ،
الأول : من سُمّي من الرواة وكُني أبوه باسمه ، فيذكر اسمين
متشابهين وفيهما اختلاف يسير في الكنية وهما لشخص
واحد ، والفصل الثاني : لمن تشابهت أسمائهم وأشخاصهم
مختلفة ، وهكذا .

بالرسم والشكل ، فهذه تبيينها كتب المتفق والمفترق ، وفي مقدمتها كتاب الخطيب (المتفق والمفترق) وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات ، وكتاب (الموَضّح لأوهام الجمع والتفريق) ، وميزة هذا الكتاب أنه تتبع أوهام العلماء الذين أخطئوا ففرقوا المتفق أو عكسه ، وهو كتابٌ مهم .

الإسناد يدرك ويعلم من خلال عدم إدراك الراوي لمن روى
عنه في الزمن وعدم معاصرته له ، ولذلك اعتنى العلماء
بتقييد سنوات الوفيات والولادة ، لكن للأسف الشديد أنه لم
يعتن علماء القرن الأول والثاني والثالث بالتأليف في هذا
الباب مع عنايتهم بالعلم بقضاياه ، وكانوا يعتمدون في نقل
هذه القضايا على الرواية الشفهية ، فلما تطاول الزمن اعتنى
العلماء في القرن الرابع الهجري بتقييد تواريخ الوفيات
والمواليد ، ومن أجل ذلك تجد أن العلماء اختلفوا كثيراً في
تواريخ وفيات الصحابة ، ومن باب أولى في سنوات ولادتهم
بخلاف القرن الرابع والخامس فلا يكاد يُختلف في تعيين
وفيات وولادة علمائها ، فكلما تقدم الزمن كان الخلاف في
التواريخ أكثر ، وكلما تأخر الزمن عن القرن الأول كلما قلّ

وفيات النقلة) ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات ، ووصل فيه
إلى سنة (642هـ) ، وهو كتابٌ مهم حيث أنه أضاف إلى
كونه كتاب وفيات أيضاً ضبط الأسماء المذكورة فيه
وأنسابهم أيضاً ، فيعتبر من كتب الضبط ، ثم إن المحقق
الدكتور بشار عواد خدم هذا الكتاب خدمة فائقة جداً ، ثم ألف
عز الدين أحمد بن محمد الحسيني كتاب (صلة التكملة
لوفيات النقلة) - ولم يطبع - ثم ذيّل عليه أحمد بن أيبك
الدمياطي (ت749هـ) (ذيّل الصلة) ولم يطبع ، ثم ذيّل عليه
العراقي -شيخ ابن حجر- ، وذيّل على كتاب العراقي ابنه :
أبو زرعة العراقي ، ثم توقف التذييل على هذا الكتاب ، لكن
خرجت كتب أخرى متممة ومذِيّلة ،وهي الكتب التي تتكلم
عن علماء قرن بكامله ، مثل كتاب (الدرر الكامنة في أعيان

ومن الكتب التي تعتني بذكر الوفيات : كتب التراجم عموماً ، ككتاب (التاريخ الكبير) و (التاريخ الأوسط) للبخاري ، وكتب التواريخ المحلية ، مثل : (تاريخ بغداد) ،و(تاريخ دمشق) ،و(تاريخ جرجان) و(واسط) إلخ..

في الإسناد ، بل ربما بلغت أهمية الطبقة إلى درجة أنه يُصحَّح تاريخ الولادة والوفاة من خلال الطبقة . وهناك كتابٌ جيّدٌ يُنصح بقرائته حول علم الطبقات ، وهو كتاب (علم طبقات المحدثين) لأسعد تيّم ، وهو كتابٌ عميقٌ خدم علم الطبقات خدمة لم يسبق إليها من حيث التقعيد وذكر الأصول والضوابط المتعلقة بهذا العلم .

من كتب الطبقات المهمة كتاب (الطبقات) لخليفة بن خياط - شيخ البخاري- ، و كتاب (التاريخ الأوسط) للبخاري مرتب على الطبقات، وكتاب (الطبقات) لمسلم وهومطبوع ، وكتاب (الثقات) لابن حبان مرتبٌ على طبقات واسعة جداً ؛ لأنه اعتبر الصحابة كلهم طبقة واحدة ، والتابعين كلهم طبقة واحدة ، وأتباع التابعين طبقة واحدة ، والطبقة الأخيرة طبقة أتباع أتباع التابعين . ومن كتب الطبقات : كتبٌ متعددة للذهبي ، مثل كتاب (تذكرة الحفاظ) - ويعتبر كتاب (طبقات علماء الحديث) لابن عبدالهادي مختصر لـ(تذكرة الحفاظ) – وكتاب (سير أعلام النبلاء) للذهبي ، وكتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي ، وهو كتاب ضخم جداً.

الراوي ، وأقيس هذا الراوي بالرواة الآخرين الذين رووا عن هؤلاء الشيوخ أنفسهم ، فإذا كان الشيخ من الطبقة الخامسة ، فإن التلميذ الذي روى عنه في الطبقة السادسة أو السابعة ، ويمكن أيضاً من خلال النظر في تلامذة ذلك الراوي ، فإذا وجدت أن شيوخهم من الطبقة السادسة أو السابعة فلا يخلو أن يكون شيخهم من تلك الطبقة .

بقي احتمال وجود سقط خفي وهو ما كان من رواية راوٍ حدّث عنه بما لم يسمعه منه ، أو رواية راوٍ عاصر من روى عنه ولم يسمع منه ، وهما عبارة عن التدليس والإرسال الخفي -كما عند الحافظ ابن حجر- .

فإذا أردت أن أتثبت من عدم وجود سقطٍ خفي أنظر : هل صرّح الرواة بالسماع ؟ فإن صرّحوا بالسماع ، وصحّ هذا التصريح عنهم بالسماع ، ولم يحتمل وجود تأول في هذا التصريح ، فلا أشك في اتصال هذا الإسناد .

وضوابط ، ليست هي ضوابط وقيود مسألة الشذوذ . فإذا صحت صيغة السماع يبقى احتمال أن الراوي تأول في صيغة السماع ، فقد يقول الراوي : حدثنا ، ويقصد حدث أهل بلدنا ، وغزا بنا ، يقصد : غزا بأهل بلدنا أو غزا بالناس ، وهذا فعله الرواة ، وورد أيضاً عن أبي هريرة في الصحيحين حينما قال : ((لما افتتحنا خيبر)) ، ومعلومٌ أنه لم يسلم إلا بعد فتح خيبر ، وكذلك الرجل الذي يخرج للدجال في آخر الزمان ويقول :((أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عنك)) ، ومعلومٌ أنه لم يلق النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فيكون قصده بحدثنا أي حدث المسلمين . فالمقصود : أنه قد يتأول بعض الرواة ، لكن

فإذا ثبتت هذه الاحتمالات : تصريح صحيح غير متأول
عرفنا أن الرواية متصلة ليس فيها انقطاع .

تنبيه : التوقف عن قبول رواية الرواة إلا أن يصرحوا بالسماع ليس في عموم الرواة ، لكن في مَنْ وُصِفَ بأنه مدلس ، فهذا هو الذي نطلب منه أن يصرح بالسماع ، ثم إنه ليس كل مدلس نطلب منه أن يصرح بالسماع .

تكون الطبقة محتملة كطبقة التابعين مع طبقة الصحابة ، فالأمر هذا يكثر في طبقة التابعين ، ويقلّ في أتباع التابعين ،ويكاد يندر فيمن سواهم . فنرجع إلى كتب المراسيل للتأكد من أن هذا الراوي لم يُحكم بعدم سماعه ممن روى عنه .

ومن هذه الكتب و هو أجلّها : كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم ، ثم تممّ هذا العمل العلائي في كتابه (جامع التحصيل) ، ثم تممّ هذا العمل أيضاً أبو زرعة العراقي في كتابه (تحفة التحصيل برواة المراسيل) وكلٌّ هذه الكتب مطبوعة .

التهذيب) ،كثيراً ما تنص على السماع وعدمه وعلى المراسيل . وأيضاً عموم كتب العلل والسؤالات القديمة والتواريخ القديمة ، مثل : (تاريخ يحيى بن معين) برواية الدوري ، أو (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين) ، وغيرها .

فإذا بحثنا فلم نجد ما سبق ، ننظر هل وُصف بالتدليس ؟ فإن لم يوصف بالتدليس ، ولم نقف على حكم بعدم سماعه ، والطبقة تحتمل السماع ، فنقبل روايته ولو عنعن فإنا نقبل هذه العنعنة .

لا علاقة له بصيغ الأداء وإنما هو تعمية اسم الراوي أو كنيته أو لقبه ، وذكره بغير ما يعرف به ، فإذا كان ذلك فعلينا أن نعيّن الراوي فقط ، فإذا عرفناه حكمنا عليه بما يلزم ، وإذا لم نعرفه نتوقف في الحكم على الحديث ؛ لأن هذا الراوي أشبه عندنا المجهول الذي لا نستطيع أن نحكم على حديثه لا بصحة ولا بضعف .

مَن تُرد عنعنته . وكتب مراتب المدلسين يأتي في مقدمتها كتاب (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر ، حيث رتب فيه المدلسين على خمسة طبقات ، الأولى والثانية تُقبل عنعنتهم ، والثالثة يُرجح الحافظ بأنها تُرد عنعنتهم ، والرابعة يجزم بردّ عنعنتهم ، والخامسة حديثهم ضعيف سواءً صرحوا بالسماع أم لم يصرّحوا .

، وفعل هذا الفعل نفسه الحافظ ابن حجر في كتابه (النكت على ابن الصلاح) ، ولا يغني كتابه السابق عن أحكامه في النكت ؛ لأنه ربما تغيّر اجتهاد الحافظ ابن حجر فيذكر راوٍ في طبقة معينة ثم يجعله في النكت في طبقة أخرى ، والظاهر أن كتاب (النكت) آخر الكتابين ، فتنظر على ماذا استقر رأي الحافظ في هذا الراوي ، فإن اختلفت آراؤه ترجح بالمرجحات الأخرى .

قد يختلف العلماء في الرواة من حيث ترتيبهم في مراتب التدليس وقبول عنعنتهم ، بل قد يختلف رأي الإمام الواحد ، وليس بصحيح أن نأخذ بالقول المتأخر ، فقد يكون الأول هو الصواب ولا يكون المتأخر هو الصواب .

للصواب في ترتيبه . ثم إن لأهل العلم مناهج وأقوال مختلفة في قبول رواية المدلس ، فيجب على طالب العلم أن يراعي هذه الأقوال ؛ لأنها ليست مُطْرحة كما يظنُّ بعض طلبة العلم ، وبعضهم يتعامل مع رواية المدلس بعمل آلي فإن صرّح بالسماع قبل روايته ، وإن لم يصرح بالسماع نظر في مراتب المدلسين ، وحكم على الرواية من خلال مرتبة المدلس من حيث القبول والرد ، وهذا التعامل الآلي خطأ ، فهناك مناهج مختلفة حتى مع الراوي المُكثر من التدليس فقد يقبل العلماءُ عنعنته في حدود معينة وبشروط محددة .

3) الخطوة الثالثة : معرفة مرتبة الراوي في الجرح والتعديل .

وقبل مراجعة كتب الجرح والتعديل ؛ لمعرفة مرتبة الراوي فيها وأقوال أهل العلم فيه ، يجب على طالب العلم أن يُتقن بابين من أبواب مصطلح الحديث تتعلق بهذا الأمر :

الباب الأول : باب معرفة مَنْ تقبل روايته ومَنْ تُردّ .

الباب الثاني : باب مراتب الجرح والتعديل .

فلا بد من إتقان وضبط هذين البابين ؛ لأن العلماء قد يختلفون في الجرح والتعديل . فبدراسة هذين البابين أستطيع التعامل مع هذا الخلاف ، وترجيح الصحيح .

*من المسائل المهمة التي ينبغي التنبيه عليها :

تعرف إلا من خلال طول المعاشرة والمخالطة ، وليس المقصود بالباطنة مافي قلبه ؛ لأنه ليس من قدرة البشرِ العلمُ بها ، أما العدالة الظاهرة فهي ما تعرف بظاهر الأمر ، ويمكن التفريق بين العدالة الباطنة والعدالة الظاهرة بأن نقول : أن العدالة الباطنة : هي العلم بعدم المُفسّق ، والعدالة الظاهرة: هي عدم العلم بالمُفسّق فالأولى : نعلم ونتيقن بعدم وجود أمر يفسق الراوي به ، أما الثانية : فلا نعلم عن الراوي شيئاً يفسق به .

وشرط البلوغ يشترطه العلماء حين الأداء لا حين التحمل ، فقد يتحمل الراوي صغيراً ، لكن يشترط أن لا يقبل حديثه إلا إذا رواه كبيراً .

وكذلك شرط الإسلام ، فالكافر يمكن أن يتحمل في حال كفره ، لكنه لا يقبل منه إلا أن يرويه بعد إسلامه ، كما حصل مع بعض الصحابة الذين سمعوا من النبي -صلى الله عليه وسلم- حال كفرهم ، ورووه بعد إسلامهم.

والمقصود بالمفسقات : ارتكاب الكبيرة ، والإصرار على الصغيرة .

المروءة : هي موافقة أحكام الشرع والعقل السليم وأعراف المسلمين .

المروءة ، أو ارتكب أمراً لا يدل على العقل السليم كالمجنون ، فليس عنده مروءة ، وكالطفل الصغير أيضاً فليس عنده مروءة - لكن لا يقال أنهما من أهل الفسق ؛ لأنهما غير مكلفين - وكذلك لا يرتكب أمرٌ يخالف أعراف المسلمين والصالحين .

وبعد بيان العدالة الظاهرة والباطنة ، فهل يشترط في قبول الراوي العدالة الباطنة فقط ، أم أنه قد تقبل العدالة الظاهرة في بعض الأحيان ؟ الصواب : أنه مَنْ كان عدلاً في الظاهر قد نقبله في بعض الأحيان ، وهذه الحالات هي :

1- مَنْ تعذرت الخبرة الباطنة بأحوالهم ؛ لتقادم العهد بهم ، فكل من تعذرت الخبرة الباطنة بحاله نكتفي منه بالعدالة الظاهرة ، وهذا هو الذي سار عليه أهل العلم بعامة .

المقصود أن المتأخرين يتساهل فيهم ، ونص على هذا التساهل الإمام الذهبي في مقدمة كتابه (ميزان الاعتدال) ، واعتبر الحدّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من هذه الناحية -وهي : الاكتفاء بالظاهر ، وعدم معرفة بواطن أحوالهم- سنة ثلاثمائة للهجرة ، فمن جاء بعد سنة ثلاثمائة للهجرة يُتساهل فيما يتعلق بهم -وهم المتأخرون- ، ومن أجل ذلك قال : لن أذكر كل من تُكُلِمَ فيه بعد سنة ثلاثمائة للهجرة ، إلا من طُعن فيه بقادح شديد ، أما من سواهم فيُتساهل معهم ؛ لأنهم رواة نسخ . وعليه كلما تقادم العهد يتساهل في رواة النسخ ، حيث لم يبق إلا مزية الإسناد ، وهو شرفٌ مهم .

وتُعرف العدالة الباطنة -لنا الآن- من خلال :

1. الشهرة والاستفاضة ، فمن كان مستفيض العدالة فليس هناك حاجةٌ في البحث عن عدالته ، كالأئمة المشهورين : كالإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري ومسلم ، فهؤلاء لا يُسأل ولا يُبحث عن مثلهم ، بل هم يُسألون عن الناس .

2. التنصيص : بأن ينص الأئمة على توثيق فلان ، أو على ضعفه .

له . ثم إن الذين أخرج لهم البخاري في المتابعات والشواهد قلة ، والأصل أن يخرِّج للراوي استقلالاً . وكذلك من أخرج له الإمام مسلم فهو ثقة . وقد تكلم عن هذه القضية الإمام الذهبي في كتابه (الموقظة) ، وقسّم العلماء إلى ثلاث طبقات على حسب تشددهم وتساهلهم ، فقال : من لم يُوثّق ولم يُجرح ، وأخرج له البخاري ومسلم ، فهو ثقة لا شك فيه ، ومن صحح له الترمذي وابن خزيمة فحديثه : جيّد، ومن صحح له الدارقطني أو الحاكم فأقل أحواله حُسن حديثه . هذا كله فيمن لم يُجرح ولم يُعدّل ، لكن هل تنحصر فائدة التصحيح السابق فيمن لم يجرح ولم يعدل فقط ؟ الجواب : لا ، يمكن أن يستفاد من ذلك أيضاً بضوابطٍ ليس هذا محل ذكرها

شروط الصحة ، وأنه لم يصححه بالمتابعات والشواهد ، وإنما صححه لاجتماع شروط الصحة فيه ؛ لأن الوصف أصبح للإسناد ، لا للحديث بمجمله حتى نقول بالمتابعات والشواهد . فإذا صُحح الإسناد -وهذا كثيراً ما يفعله الحاكم- فيمكن أن يحتج بذلك على توثيق رواة ذلك الإسناد ، ويُعتبر أن الحاكم يوثقهم ، وإن كان غيره يضعفهم ، فتُعَدُّ هذه المسألة من مسائل تعارض الجرح والتعديل حينها .

صحيح لا نعرفه إلا من حديث فلان ، فهذا قد يكون أقوى من تصحيح الإسناد ؛ لأن الغرابة لا تقبل إلا ممن اجتمعت فيهم صفات القبول ، وصفات معيّنة قويّة تجعله حريّاً بأن يُعتمد عليه حتى عند تفرده ، فالحكم على الحديث بالصحة مع الغرابة فيه دلالة قوية على توثيق رواته .

عنه هذا الإمام، فيقال عن هذا : أن رواية الإمام عن الراوي مثل حكمه عليه تصريحاً ، فلو حَكَمَ أحد الأئمة على راوٍ بأنه ضعيف أو ثقة ، وكان الراجح والصواب خلافه ، فهل هذا يعني أن نطرح قول الإمام ولا نعتبره في الجرح والتعديل ؟

الجواب : لا ، بل نعتبر قوله ونحكم به ؛ لأن هذه الحالات نادرة ، ولا نجعل النادر قاضياً على الغالب ، وعليه فالأصل في رواية الإمام عن رجل أنه توثيق له ، وهذا الأمر قد اعتمده العلماء قديماً ، وعليه فيصح أن تقول عن الراوي المذكور في إسناد الإمام : وثقه فلان ، أي الإمام الذي روى عنه ، وهذا المُرجح يذكر في حالة عدم وجود جرح ولا تعديل .

وتُعرف العدالة الظاهرة :

1. برواية عدلين ثقتين .

2. أو برواية ثقة واحد ، بشرط أن يكون من العلماء النُقّاد ، فلو روى ناقدٌ عن أحد الرواة -الذين لا نعرف فيهم جرحاً ولا تعديلاً- فقد عُرفت عدالته الظاهرة .

ويعرف العلماء الضبط من خلال أمور :

الآخرين الثقات ، فإن وافقهم ولم يخالفهم في زيادة أو نقص أو تغيير ، فهذا دليل ضبطه ، وإن كان الغالب فيه عدم الموافقة وكثرة المخالفة ، فهذا يدل على عدم ضبطه، وعلى حسب نسبة المخالفة يُعرف مقدار الضبط عند هذا الراوي .

2. أن لا يكثر التفرد ، أما إن كان غالب أحاديثه مفاريد لا يشاركه فيها أحد في أصل الرواية ، فهذا دليل على أنه ليس بصحيح الرواية ، بل قد يُتهم بالكذب بكثرة تفرده ، وعدم رواية غيره لها .

صناعته أنه ليس بصحيح ، ومثل ما قيل لشعبة :" كيف تعرف أن الحديث كذب ؟ قال : إذا كان في الحديث أنك لا تأكل القَرْعة حتى تذبحها ، فهو كذب" . لكن قد تخفى النكارة فلا يعرفها إلا المتمرس من الحفاظ الكبار ، الذين يلهمهم الله -جل وعلا- اكتشاف ومعرفة الأحاديث التي يمكن أن تنسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، والأحاديث التي لا يمكن أن تنسب إليه -صلى الله عليه وسلم-.

أسهل وممكن من طبقة أتباع التابعين ، وفي هذه الطبقة أشد
من التي قبلها ، وإمكانية التفرد فيها أكبر من طبقة أتباع
أتباع التابعين ، أما طبقة أتباع أتباع أتباع التابعين فلا يكاد
يُقبل تفرد أحد فيها ، بل ولا يُتصور حديث صحيح يرويه ثقة
لا يجد مَنْ ينقله عبر هذه السنين إلا واحد ، فهذا أدعى لردّ
تفرده ، وتضعيف حديثه .

وبالنسبة للتفرّد تُلاحظ في الحكم على حديث الراوي المقبول (في أي درجة من درجات القبول) إذا تفرد بحديث أموراً أربعة :

درجة ضبط الراوي .

وموازنتها بدرجة التفرّد (والتي تزداد درجتها كلما كان الحديث المتفرَّد به الدواعي على نقله أوفر) .

ج. وموازنة ذلك بطبقة الراوي كما سبق .

د. وموازنة ذلك بطبقة الراوي في الشيخ الذي تفرّد عنه ــ كما ذكر ذلك مسلمٌ في مقدمة صحيحه ، في طريقة معرفة المنكر من الحديث - .

واختلال الضبط يُقسمه العلماء إلى قسمين :

1. اختلال ضبط طارئ .

2. اختلال ضبط لازم .

فاحش الغلط ، لكنه لم يكن يكذب -أي عن الراوي المتروك في العبارة السابقة- . فبذلك نعرف أن قولهم متروك يعني : أن أحاديثه متروكٌ الاحتجاج بها ، أي : ضعيفة ، فلما قيل : لا يتهم بالكذب ، عرفنا أنه برئ من الكذب ، وإنما ضَعْفُه من خلال اختلال الضبط . وإنما قلنا باعتبار رواية فاحش الغلط غير المتهم بالكذب ؛ لأنه قد يأتي راوٍ فاحش الغلط - غير متهم بالكذب- فيروي حديثاً بإسناده ومتنه ، ويأتي آخر مثله يسوق نفس الحديث بإسناده ومتنه ، فيتوافقان في الصفات والرواية ، فمن النادر جداً أن يتوافق الاثنان على الخطأ بهذه الدقة ، فهؤلاء يُعتبر بحديثهما ويتعاضدان .

لكن يقسمُ أصحاب اختلال الضبط إلى طبقات ، فمن كان خطأه فاحشاً فلا بد من متابعة تامة قوية حتى تشدّ من روايته ،أما من كان خطأه أقلّ من ذلك فيمكن أن يتقوى بأيّ متابعة

.

النيرات فيما اختلط من الرواة الثقات) لابن كيال ، وكتاب (المختلطين) للعلائي ، وكتاب (الاغتباط فيمن رُمي من الرواة بالاختلاط) لسبط ابن العجمي ، وأجلُّ هذه الكتب هما الكتابان الأوّلان ، خاصة أن كتاب (الكواكب النيّرات) قد ملأه محققه بالتعليقات المفيدة في هذا الباب ، كذلك كتاب (المختلطين) خَدَمَهُ محققه خدمة جليلة .

*حكم الراوي **المختلط** : إذا لم يُميّز فحديثه مردود .
والمقصود بالتمييز : أي تمييز من سمع منه قبل الاختلاط ممن سمع منه بعد الاختلاط .

ومن سمع منه بعد الاختلاط فحديثه مردود ، إلا إذا توافق مع راوٍ سمع منه قبل الاختلاط ، فلا يُتصور أن الراوي المختلط يُخطئ في جميع أحاديثه ، فقد يكون هناك أحاديث يرويها على الصواب .

مختلطاً ، ومنهم من يحصل له الاختلال لكنه لا يزال متماسكاً ، فكأنه نزل من تام الضبط إلى خفيف الضبط ، فينزل حديثه من الصحة إلى الحسن ، ومنهم من لا يختل إلا بدرجة يسيرة جداً ، لا تؤثر في إنزاله عن مرتبة تمام الضبط . وقد يُنبه العلماء أحياناً على هذا الأمر ، كما قال الذهبي في ترجمة أبي إسحاق السبيعي :(تغيّر تغيُرَ السن ، ولم يختلط) ، فبيّن أن اختلاطه يسير ؛ لكبر السن ، وليس اختلاطاً فاحشاً .

*مسألة الرواية عن أهل البدع : قد اختلف فيها أهل العلم كثيراً ، فمنهم من منع الرواية عن المبتدعة مطلقاً ، ومنهم من قبلها عنهم مطلقاً ، ومنهم من فصّل ، واختلفوا أيضاً في هيئة هذا التفصيل .

والراجح في رواية المبتدع أنها لا تقبل إلا بالشروط الآتية :

الشرط الأول : أن لا يكون مُكفراً ببدعته ، فمن كفَّرَهُ أهل السنّة والجماعة بعينه ، فهذا لا يستحق أن يذكر في زمرة المسلمين فضلاً عن أن يكون من الرواة المقبولين .

الشرط الثاني : أن لا يكون فيه سبب لرد الحديث سوى البدعة ، أي أن يكون معروفاً بالتقوى والورع ، ومُعظماً لحرمات الدين ، وضابطاً ...إلخ ، فالمقصود : أن لا يكون فيه طعنٌ سوى البدعة .

الشرط الثالث : أن يكون غير معاندٍ متبع للهوى ، وهي التي يُعبر عنها العلماء بقولهم : أن لا يكون داعية ، وقد عبّر عنها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بقوله : أن لا يكون معانداً . فعبّر بالمعاند ولم يُعبر بمطلق الداعية .

الداعية ، فيغلب على الظن أنهم يقصدون الداعية المعاند الذي يتبع الهوى ، فيعرف الحق و يُصرّ على الباطل استكباراً وعناداً ، فهذا غير متأول ، فلا نقبل روايته مطلقاً ، أما المتأول فيُتساهل مع روايته دون الأول .

أخرج الإمام مسلم حديث عدي بن ثابت وهو من الرافضة ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعلي :((لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق)) ، فهذه روايةٌ في صحيح مسلم لأحد المبتدعة الدعاة ، يؤيد فيها بدعته ، لكن ليس فيها نكارة ، فلا يشك أحدٌ أن علي بن أبي طالب لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق ، بل هذا نقوله في جميع الصحابة ؛ فلذلك أخرج هذه الرواية الإمام مسلم .

أحاديثه ، حتى الرواية التي نزعم أنها منكرة! فالجواب : أن هذا السؤال بهذا الاستثناء صحيح ، وهذا الحكم مشابه لما يفعله القاضي في ردّ شهادة من له مصلحة أو قرابة للمشهود له ، كشهادة الأب لابنه ؛ لأنها مظنة أن يروي سوى الحق ، وإن كان الشاهد عدلاً في نفسه ، ومن أهل الديانة ، مع أن القاضي قد يقبل شهادة الرجل نفسه ، في قضية أخرى تنتفي فيها تلك المظنة . فمثل ذلك رواية الراوي المبتدع ، فيما إذا روى ما يؤيد بدعته ، إذا كان منكراً .

؛ ولكي لا يذهب إليه الناس فيروي لهم الروايات ويدخل عليهم شُبه البدعة . فكثيراً من تلك العبارات كانت من باب الدعوة لهجر المبتدع ، لا لبيان حكم روايته ، ومن ذلك ماجاء عن الإمام أحمد أنه ذكر أحد المبتدعة وحذّر الناس منه ، وكان لا يروي عنه في حياته ، فلما مات روى الإمام أحمد عن رجل عنه ؛ وذلك لانقطاع الخوف من فتنته ، وكان رجلَ صدقٍ ، ضابطاً للرواية ، فبقيت مصلحة الرواية عنه ، وذهبت مفسدة انتشار بدعته ، وإشهار أمره .

*مسألة : مراتب الجرح والتعديل :

حاتم في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل) ثم تتابع بعد ذلك بعض أهل العلم في بيان هذه المراتب ، مابين مختصر ومطوّل ، فمن أكثر الكتب التي أطالت في بيان هذه المراتب كتاب (فتح المغيث) للسخاوي ، وأكثَر من ذكر ألفاظ الجرح والتعديل .

لكن يمكننا أن نقسّم هذه المراتب إلى مراتب أربع أساسية ، يدخل تحت كل مرتبة مراتب فرعية :

المرتبة الأولى : مراتب التصحيح بجميع ألفاظها ، والمقصود الرواة الذين يُصحح حديثهم .

المرتبة الثانية : مراتب التحسين ، وهم الرواة الذين يُحسن حديثهم لذاته .

المرتبة الثالثة : مراتب التضعيف ، والمقصود خفيف الضعف لا الشديد .

المرتبة الرابعة : مراتب التضعيف الشديد .

ففي مراتب التصحيح تأتي عبارة : أمير المؤمنين ، الحافظ الحجة ، أوثق الناس ، وبعدها بمرتبة تأتي عبارة ثقة ، ثبت ، حجة .:

ومراتب التحسين تأتي فيها مرتبة : صدوق ، ثم مرتبة لا بأس به ، وتحتها بقليل مرتبة أرجو أنه لا بأس به ، وتحتها صالح ، وتحتها شيخ ، على خلاف فيهما .

ومراتب التضعيف : ليس بالقوي ، ضعيف ، ليّن ، وما أشبهها.

ومراتب التضعيف الشديد : لفظ متروك ، منكر الحديث ، ساقط الحديث ، ذاهب الحديث ، واهٍ بمرة ، ضعيف جداً ، كذاب ، ركن الكذب ، دجّال الدجاجلة في آخر المراتب .

على الراوي، ولذلك نبه العلماء فقالوا : ربما صدق الكذوب فلا يكفي للحكم على الحديث بأنه موضوع مجرد أن يكون.
فيه راوٍ كذاب ، أو يكون فيه راوٍ من مراتب الضعف الشديد ، بل أكتفي بالحكم على إسناد الحديث بأنه إسناد شديد الضعف أو ضعيف جداً ، ولا أقول :موضوع حتى تكون هناك قرينة .

من أشهرها (الرفع والتكميل) للكنوي ، وكتاب (شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل) لأبي الحسن المصري ، وكتاب (ضوابط الجرح والتعديل) للشيخ د/ عبدالعزيز العبدالطيف ، وهو كتاب جيّد على اختصاره ، وكتب المصطلح عموماً تعتني ببيان مراتب الجرح والتعديل .

*تنبيهات حول قضايا الجرح والتعديل :

الشديد ، مع أن ظاهر العبارة أنهم ما تكلموا فيه ، مع أن المراد العكس أي أنهم تكلموا فيه كلاما جارحاً شديداً ، فقصد بتلك العبارة أنهم أصبحوا لا يعتبرونه شيئاً . وكما ذكروا أيضاً عن يحيى بن معين أنه إذا قال :"ليس بشئ" ، فإنه يقصد : قليل الحديث ، وإن كان هذا القول ليس على إطلاقه ، وأن الصواب أن يحيى بن معين يقول هذه العبارة في الغالب ، والأصل أنه يقصد بها التضعيف الشديد ، إلا أنه أطلقها مرّات وأراد بها قلة الحديث .

الراوي" . وهذا يقوله الإمام الذهبي ، ويظهر افتقاره إلى معرفة اصطلاحات الأئمة في ألفاظهم ، وبهذا يُعلم مدى الحاجة إلى خدمة قضايا ومراتب وألفاظ الجرح والتعديل ، فلم تُخدم بما فيه الكفاية ، وكذلك قرّر الشيخ عبدالرحمن المعلّمي ، في مقدمة (الفوائد المجموعة) ، حيث تكلّم فيها عن أن كثيراً من معاني ألفاظ الجرح والتعديل المقررة في كتب المصطلح ، تخالف معانيها الحقيقية .

والمعتدل ، فذكر مثلاً في طبقة أتباع التابعين : يحيى بن سعيد القطان ، ووصفه بأنه متشدد ، و عبدالرحمن بن مهدي ، ووصفه بأنه معتدل ، وأحمد بن حنبل ، ووصفه بأنه معتدل ، ويحيى بن معين ، ووصفه بأنه متشدد ، وقال عن أبي زرعة : يُعجبني كلامه في الجرح والتعديل ، ووصفه بأنه معتدل ، وقال عن ابن عدي : بأنه معتدل ومتوسط ، ووصف ابن حبان بالتساهل في التعديل ، والتشدد في الجرح ، وهناك من العلماء من لم يوصف لا بتشدد و لا بتساهل .

بالتشدد والتساهل ، هل هو متشدد أو متساهل ؟ فالمسألة دقيقة تحتاج إلى دراسة ، فلا يُعتبر حكم فلان من الأئمة على فلان هو الحكم الفصْل الذي لا محيد عنه ؛ فلعله لكونه متشدداً يصف غيره بالتساهل ، فالمسائل هذه لا يمكن الجزم فيها ، بل تحتاج إلى دراسةٍ وبحثٍ وتحري .

وصف ابن حبان بالتساهل في التوثيق ، وهذا خطأ فمن الذي قال : أن وصف الإمام بالتساهل يقتضي ردّ قوله في التوثيق ، وكذا العكس ؟!! ، وكذلك تجدُ أن أعرف الناس بـ(المستدرك) للحاكم هو الذهبي -الذي اختصره- ، وهو الذي تعقب الحاكم في مرّات بألفاظ لاذعة وشديدة جداً ، لمّا صحح بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، مع ذلك قال الذهبي في تصحيح الحاكم العبارة السابقة ، وهي : "وإذا صحح الحديث الدارقطني والحاكم ، فأقل أحواله حُسْن حديثه " ، وكذلك الذهبي انتقد الترمذي بالتساهل ، وقال فيه -كما سبق- :"إذا صحح الترمذي وابن خزيمة لرجل فهو جيّد الحديث" . كما أن هذا المنهج الخاطئ يقتضي وصف الأئمة والعلماء بعدم العلم ؛ لأنك لو قلت : فلان لا يقبل توثيقه ،

فائدة وصف العلماء بالتشدد والتساهل والاعتدال عند التعارض ، فلو أن جارحاً متشدداً وصف راوياً بأنه ضعيف ، ووصفه معتدل بأنه صدوق ، ووثقه متساهل ، فيصبح الصواب أنه صدوق .

البخاري قوله في راوٍ "فيه نظر" فقال الترمذي مُعبّراً عن ذلك : "فلم يجزم فيه بشئ" ، ففهم الترمذي من عبارة "فيه نظر" أن البخاري متردد ، والرواة الذين يستحقون التردد هم من كان في آخر مراتب الحسن ، وأعلى مراتب الضعف .

والثاني : ابن عدي ، في كتابه (الكامل) -في أكثر من موضع- حيث يفهم من كلام البخاري "فيه نظر" أنه ضعف خفيف . **وآخر هؤلاء** هو الحافظ ابن حجر ، حيث ذكر هذه القضية عَرَضاً في كتابه (بذل الماعون في فضل الطاعون) ، فقال:"قال البخاري : فيه نظر ، وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً" ، أي بين القبول والردّ ، وهذا هو الصحيح .

الرواية أو لا ، دون أن يعتني بتفصيل الحكم ، ومما يدل على صحة هذا الكلام ، أنه إذا سئل الإمام عن راويين أحدهما أوثق من الآخر تجده يقول : الحُجْةُ سفيان الثوري وفلان وفلان ، وهذا -أي الآخر- ثقة . فهنا يبين الفرق بين لفظ حجة ، ولفظ ثقة ، لكن إذا سئل مُفرداً ، فقد يجيب بجواب عام لا يقصد به التقيد بمرتبة معينة .

ولا زال الاختلاف قائماً ، ونجد تفسير ابن رجب مخالفٌ لتفسير ابن حجر ، ومخالفٌ أيضاً للتفسير الذي ذكره ابن كثير ، ومخالفٌ أيضاً للتفسير الذي ذكره الذهبي ، حتى قال الذهبي في (الموقظة) : "أنا على إياسٍ أن أحدٌّ تعريفاً مكتملاً للحديث الحسن". الذي يهمنا هنا أن أول من استخدم الحسن بالمعنى الاصطلاحي هو الترمذي -على الصحيح- ، وكل الذين جاء عنهم أنهم استخدموا لفظ الحديث الحسن ، كشعبة والشافعي والبخاري ، فقد استخدموه بالمعنى اللغوي ، وقد نصّ الحافظ ابن حجر في كتابه (النكت) ، على أن استخدام الشافعي للفظ الحسن هو بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي ؛ لأنه استعرض الأحاديث التي وصفها الشافعي بأنها حسان ، فوجد بعضها في الصحيحين ، ولم

، وما أشبهه ، لم يكن عندهم شئ اسمه "حديث حسن" حتى يخصونه بمراتب خاصة بالتعديل ، فإذا قال شعبة -مثلاً- :"فلان حسن الحديث" ، فلا يصح أن أحمله على مرتبة الحديث الحسن ؛ لأنه لم يكن عنده مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف ،وهي مرتبة الحديث الحسن.

فيجب التنبه إلى تطور المصطلح ، وعلى أيّ مصطلح كان الأئمة يتكلمون ؛ لكي لا تحمل كلامهم على غير محمله الصحيح .

حجر في (تهذيب التهذيب) فيقول :"قال يحيى بن معين : فلان صالح" . فإذا رجعت إلى الكتاب الأصلي وجدت أن ابن معين ذكر هذا في سياق معيّن .وهناك سياق آخر ، ويحصل كثيراً في مثل كتاب (تاريخ عثمان ابن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين) ، حيث ذكر في مقدمة الكتاب طبقات الرواة عن شيّخ معيّن ، فيسأله عن أوثق الرواة عن شعبة ، فيقول : أوثقهم فلان وفلان وفلان ، فيقول : ثمَّ من ؟ ، فيقول : ثم فلان وفلان ، ثم يسأله عنهم ، فيقول : فلان ثقة وفلان ضعيف ، وهو من عبارته توثيق الراوي في هذا الشيخ ، وتضعيفه في هذا الشيخ ، أي أنه في روايته عن شعبة ضعيف . ثم يأتون في كتب المصطلح أو بعض كتب التراجم فيقولون :"قال يحيى بن معين : ضعيف" ، وكأنه

كأنه أيّ قرين لهم يجرحونه من باب الحسد ، فيتصور طالب العلم أنه لا يُقبل كلام القرين في القرين بتاتاً ، مع أن العكس هو الصواب ؛ لأن الأقران هم أعرف الناس ببعض ، وأئمة الجرح والتعديل كانوا أورع وأتقى لله -عز وجل- من أن يكون هذا الغالب من شأنهم ، فإذا وجدنا مثالاً أو مثالين خالفت هذا المنطق ، فلا نجعلها الصفة الغالبة . ويُنتبه إلى أن الذين أظهروا هذه القضية ، أظهروها لغرضٍ مُعيّن في مثل كتاب (الرفع والتكميل) للكنوي ، لا يخفى عن الطالب الحصيف ، حيث إنها كانت دفاعاً عن شخصٍ معيّن فقط .

العلم ، أي لا يقبل كلام الأقران فيمن ثبتت عدالته . مثاله : لما تكلم النسائي في أحمد بن صالح المصري ، مع أن أحمد بن صالح إمامٌ في الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين ، فكلام النسائي فيه لا يقبل ، خاصةً إذا عرفنا القضية التي جعلت النسائي يتكلم في أحمد بن صالح المصري ، الإمام الذي أثنى عليه العلماء ، ولم يجرحه إلا النسائي ، فحينها تعلم أن جرح النسائي ليس في محله ولا يقبل منه .

البعض القليل ، وأمرٌ آخر وهو أننا عرفنا من أهل السنّة والجماعة أنهم أكثر الناس إنصافاً واعتدالاً ، فهذا البخاري يروي عن عمران بن حطّان -الخارجي الداعية- ، لكن لما عرف صدقه روى عنه ، ويروي عن من رُمي بالقدر ، ويروي عن المُرجي ، وعن الشيعي ، بل حتى عن الرافضي ، فكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : أن أكثر الناس اعتدالاً وإنصافاً هم أهل السنّة والجماعة ؛ لأنهم هم الأمة الوسط بين الإفراط والتفريط . وأما قضية أن المحدثين يتكلمون في أهل الرأي ، والعكس ؛ لاختلاف المذاهب ، فهذا غير صحيح .

لا يضبط حديثه ، فلا يستطيع أن يحكم في أحاديث غيره ، هل هي مضبوطة أم لا ؟! ، ومن كان مجروحاً في عدالته ، فلا يؤمن حكمه في الناس ؛ ولأجل أهمية هذه القضية ألّف العلماء كتباً حولها ، مثل كتاب (ذِكْرُ مَنْ يُعتمد قوله في الجرح والتعديل) للذهبي ، وكتاب (المتكلمون في الرجال) للسخاوي ، وهناك مُقدّمات لبعض الكتب ، تتضمن ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، وهناك رسالة علمية خرجت بعنوان (المُزكون لرواة الأخبار) .

السابع : مسألة تعارض الجرح والتعديل ، وهذه المسألة مهمةٌ جداً ؛ لأنها كثيرة الحصول واقعاً ، فكثيراً هم الرواة الذين اختُلف فيهم جرحاً وتعديلاً .

والمسألة اختلف فيها اختلافاً طويلاً وكبيراً بين العلماء ، والراجح فيها ضمن النقاط التالية :

1) تقديم الجرحِ المُفسّر بجارحٍ حقيقي ، إلا إذا ردّ أحدُ العلماء بما يدلُّ على عدم صحة هذا الجرح .

بجارحٍ حقيقي ، وكذا من جرح راوياً آخر ، فسُئل لماذا؟ ، فقال :" سمعت في بيته طنبوراً" . أي مزماراً ، فهذا محتمل أن يكون من طفلٍ صغير أو غيره ، بغير علم الشيخ ، فتجريحه بهذا ليس بصحيح . كذلك يحصل في التعديل ، كمن وثّق أحد الناس ، فسُئل عن توثيقه ، فقال :" لو رأيت لحيته وهيئته ". فهذا غير صحيح ، فلا يصح الاكتفاء بالهيئة في التعديل .

أعرف أن فلاناً قد تكلم في فلان بكذا ، والصواب ليس كذلك" ، ويبيّن القضية . وهذا يحصل كثيراً ، ونجده أيضاً في (ميزان الاعتدال) للذهبي ، فهناك مِنْ الرواة مَنْ ضُعِفُوا بأسبابٍ جارحةٍ في ظاهرها ، ودافع عنهم الذهبي ، كمن ضُعف بأنه يشرب الخمر ، فيأتي الذهبي ويقول :لم يكن يشرب الخمر ، بل كان يشرب النبيذ ، وهو من أهل الكوفة ، حيث كان يشربه بناءً على مذهب أهل الكوفة في جواز شرب النبيذ ، فالراوي ثقةٌ وعدلٌ وليس فيه شئ .

فيقول : لم يتفرد به ، بل تابعه فلان وفلان ، فالحديث مقبول ، ولا يدّل ذلك على جرح هذا الراوي . مع أننا لو لم نقف على هذه المتابعات ، ولا على مثل هذا الدفاع ، فالأصل أن يكون هذا الجرح مقبولاً . ثم إن الردّ والدفاع لا بد أن يكون في محله ، فإذا لم يكن في محله ، فإنه لا يقبل .

يعرفه المُعدِّل ، وكلا منهما أخبر بحسب علمه . لكن إذا قدمت قول المُعدِّل على قول الجارح ، فهذا يقتضي تكذيب الجارح بأنه ليس هناك سببٌ يقتضي الجرح ، ولم يصدق الجارح في جرحه ، أو أقل أحواله أنه مخطئ ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الأصل حمل كلام العلماء على الأصوب ، ومن أجل ذلك نقدّم الجرح المبهم على التعديل . ثم إنه ينبغي أن نتذكر أن كلامنا عن الجارح والمُعدِّل العارف بأسباب الجرح والتعديل ، فالأصل فيه أن يجرح بسبب حقيقي .

ما سبق هو الحكم الأصلي ، ونخرج عنه بقرائن ، وهي كثيرة جداً ، من أمثلتها :

أ) كثرة المُعدّلين : فإذا وثقه جماعة ، وضعفه واحد بجارحٍ مبهم ، فنقدم قول الأكثرين ، ونحمل التضعيف على أنه ليس بجارح حقيقي .

ب) معاصرة المُعدّلين ، وعدم معاصرة الجارح أو الجارحين ؛ لأن المعاصر أعرف وأعلم بمن في عصره ، فتعديله يُقدم على الجرح المبهم .

جـ) عِظَمُ علمِ المُعدّلين على علم الجارحين .

تكلم فيه ، فلو كان هناك راوٍ بصري ، وعدله البصريون ، وجرحه عالمٌ من أهل خراسان ، فيقدم من كان من أهل بلده وهم البصريون ؛ لأنهم أعرف بأهل بلدهم . وكان من آداب الرحلة عند المحدثين ، أن المحدث لا يرحل حتى يستوفي ويستوعب حديث بلده ، ويكون عارفاً به .

عبارة تعديلٍ كقوله :"ثقة حجة" أمام عبارة جرح كقوله "أحسبه ليناً" ، فعبارة الجرح تضعف عن عبارة التعديل التي هي الأقوى ، فلا شك أننا نقدم العبارة القوية على الضعيفة .

شيطان" ، فظاهر العبارة أنها ذم ، مع ذلك فقد أراد شعبة أنه باقعة في الحفظ ، وشئ عجيب فيه ، حتى لكأنه ليس بأنسي في قوة حافظته ، ومن المعروف أن من عادة العرب أنهم ينسبون الأشياء المستغربة إلى الجن . كذا ما قاله ابن وارة عن عبدالرحمن بن مهدي ، لما رأى قوة حفظه ، قال :" ماذا خرج من ظهر مهدي ، كأنه جني " .

على يدِيْ عدل ، وتعقبه الحافظ ابن حجر وبين أنها عبارة جرح ، وضبطها :"هو على يدَي عدلٍ" ، و"عدل" هذا رجل كان من حُجاب أحد الحكام الظلمة في اليمن ، وكان كلما أراد أن يقتل إنساناً ، قال : يا عدل -ينادي حاجبه- تعال خذ هذا واقتله . حتى صار ذلك مثلاً عند العرب ، فإذا قيل : فلان على يدي عدل ، يعني : أنه هالك ، فيقصد بها إذا أطلقت على الراوي أنه هالك .

ر) اختلاف اجتهاد الناقد : فقد تأتي عبارة لأحد النقاد يُضعِفُ فيها الراوي ، وآخرون يوثقونه ، وتأتي عبارة أخرى لنفس الناقد يوثق فيها ذلك الراوي في رواية أخرى عنه ، فهذه قرينة تجعلني أُقدّم التوثيق على الجرح .

ح) عداوة المُعدِّل للمُعدَّل له ، سواءً في المذهب أو في غيره ، وهذه لا نجعلها قاعدة مطردة ، ولكنها قد تكون قرينة من القرائن ، فإذا علمت أن هناك عداوة قد تجعلني أقدم التعديل على الجرح .

كما أنني قد أردُّ التعديل -كما في الجرح- إذا كان صادراً من إنسانٍ غالٍ في محبة إنسان آخر . وهذه القرينة ليست دائماً ، بل قد يُعمل بها على حسب الحال .

الثامن : من مسائل الجرح والتعديل المهمة ، مسألة المجهول ؛ لأن المجهول ليس مُعدّلاً ولا مجروحاً ، فهو حالة وسط يُجهل حالها .

وقد قسّم العلماء المجهول إلى أقسام ، أشهرها تقسيم ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام :

1- المستور : وهو من روى عنه عدلان ، أو روى عنه إمام حافظ -نصّ على هذه الاضافة ابن رجب ، في شرح العلل- . فالمستور عُلمت عدالته الظاهرة ، وجُهلت عدالته الباطنة .

2- مجهول الحال : مَنْ جُهلت عدالته الظاهرة والباطنة ، لكن عُرفت عينه . وهو من لم يرو عنه إلا رجل واحد ليس من النقاد .

3- مجهول العين : مَنْ جُهلت عدالته الظاهرة والباطنة ، ولم تعرف عينه ، وهو كالمبهم .

الظاهرة ، مع الرواة الذين تعذرت الخبرة الباطنة بأحوالهم ؛ لتقادم العهد بهم . وأيضاً نكتفي بالعدالة الظاهرة للرواة المتأخرين ، وهم رواة النسخ ، أما سوى ذلك فلا يكتفي العلماء بالعدالة الظاهرة .

يقولون : حديث ضعيف ، فيه فلان وهو مجهول ، مع أن الأدق أن يقال : حديثه تُوُقِّفَ فيه ؛ لأن فيه فلان وهو مجهول ، لكن لما كان التوقف مآله عدم العمل ، أصبح هو والتضعيف متقاربان ، فأطلق العلماء الضعف عليه تجوّزاً ، وهو في محله ، وليس خطأ تضعيفه .

شديد الضعف أو خفيف الضعف ؟ فالجواب : أننا لا نستطيع أن نحكم بحكم عام على جميع المجهولين حالاً أو عيناً ، بل نقول هؤلاء حكمهم يختص بالحديث الذي يروونه ، فإذا رووا حديثاً شديد النكارة ، فهذا لا يتقوى أبداً ، كأن تظهر فيه علامات الوضع وغيرها ، ومجهول الحال أخفُّ حالاً من مجهول العين .

تعتبر من مسائل تعارض الجرح والتعديل ، وللأسف أنّا نجد من يُقدّم الحكم بالجهالة على التعديل ، وهذا خطأ ؛ لأن الحكم بالجهالة هو إعلام من الناقد بعدم علمه بهذا الراوي ، أما الحكم بالتوثيق فإخبارٌ من الإمام أنه يعرف هذا الراوي وأنه ثقة . فلا تعارض بين الحكم بالجهالة والحكم بالتعديل أو بالتجريح ، ولا يُشَكُ في تقديم حكم المُعدّل أو المُجرّح على مَنْ حكم بالجهالة .

الإسناد المفرد دون المجموع . فالنظر في كل إسناد منفرد عن بقية طرق الحديث ، وأحكم على الإسناد بحسب ما يستحقه على الإنفراد ، وهذا الحكم لن تكون له قيمة كبيرة إلا في الأخير ، وذلك لأُميّز الإسناد الذي يقوي ويتقوى ، أو لا يستطيع ذلك ، كالإسناد الشديد الضعف .

مطردة ، فالإسناد الذي كل رواته ثقات إلا راوٍ واحد ضعيف ، فحكم هذا الإسناد ضعيف ، والإسناد الذي كل رواته أئمةٌ حفاظ كبار إلا راوٍ واحد دجّال ، فحكمه شديد الضعف ، فتنظر في أقل راوي في هذا الإسناد ، فتحكم عليه باعتبار درجة هذا الراوي .

وينبّه إلى خطورة الاكتفاء بهذا الحكم المُفرد على الأسانيد ، فلا يُظنّ أن العمل قد انتهى ، بل لا بد من مراعاة المراحل الآتية ، التي هي في غاية الأهمية ، ويغفل عنها كثيرٌ من طلبة العلم .

. فانظر هل الاختلاف في هذه الرواية من ناحية المتن أو الإسناد ؟ كأن يُبدل راوٍ براوٍ آخر ، أو يروى الحديثُ مرّة متصلاً وأخرى مرسلاً ، ومرة مرفوعاً وأخرى موقوفاً ، أو اختلافات في المتن من نقص أو زيادة أو تقديم أو تأخير يؤثر في المعنى مطلقاً .

يُنظر هل حُكِّمَ على هذا الحديث بالتفرّد ؟ ، فإن لم يحكم عليه بالتفرد ، فعندها من الممكن أن أحكم حكماً مبدئياً على هذا الإسناد بما يستحقه من صحة أو ضعف، فإن ظهر لي أن الحديث تفرّد به الراوي ، والتفرد يظهر بأحد أمرين :

1- إما بالنص من أحد الأئمة المطلعين الحفاظ ، كأن يقول : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان ، أو هذا حديث فرْدٌ ، أو لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، وغيرها مما يدل على التفرّد والغرابة .

2- قد أحكم بالتفرد دون وجود هذا النصّ ، وذلك حين اجتماع أمرين :

أ) عند الاستقصاء الواسع من الباحث في التخريج ، ويكون من أهل الاستقصاء ، وهو مَنْ يعرف المراجع والمصادر ، بحيث أنّه في ظنّه لن يغيب عن علمه واطلاعه أمرٌ ذو بال .

طرقاً أو روايات أخرى لذكرها ، ثم قد يوافق الدارقطني ابن أبي حاتم ، فيذكر الحديث في علله ، ويذكر ما حصل فيه من اتفاق واختلاف ، وأيضاً يذكر أن مرجعه إلى راوٍ واحد .

وبعض الأحيان تأتي عبارات ، مثل أن يقول العالم :" هذا الحديث يُعرف بفلان " ، فهذه ليست صريحة بالتفرد ، لكنه اشتهر بروايته ، حتى كأنه تفرّد به . ثم يوافق ذلك عدم وقوفي على الحديث من وجه آخر ، فحينها يمكن أن أميل لترجيح أن هذا الراوي تفرّد بهذا الحديث .

لتصدّى الأئمة الكبار لحفظ هذا الأصل وضبطه . ومن أمثلة ذلك : حديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه ، أخرجه أبو داود بسند صحيح ، ثم قال عنه : هذا حديث منكر . وبيّن العلماء سبب نكارته : أنه تفرّد به راوٍ اسمه : همّام بن يحيى ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، لكن رأى أبو داود أنه لا يحتمل التفرّد بهذا الحديث ، وكذلك قال النسائي عن هذا الحديث :" هذا حديث غير محفوظ "؛ والسبب في هذا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لبس خاتماً في آخر عمره ، ولو كان النبي -صلى الله عليه وسلم-يخلعه كلما أراد الخلاء ؛ لكَثُر الناقلون عنه ؛ لأنها قضية متكررة في اليوم والليلة ، فتفرد همّام بن يحيى بهذا

الراوية على الزهري على الأوجه المُختلف عليها ، فمثلا بعضهم يرويه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وبعضهم يرويه عن الزهري عن سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبعضهم عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي-صلى الله عليه وسلم-، وبعضهم يرويه من كلام الزهري . من هذا المثال يتضح أن موطن الخلاف هو الزهري .

، فتكون الوجوه كلها خطأ من هؤلاء الضعفاء ، والصحيح هو الوجه الذي رواه ذلك الثقة ، وأعتبر رواية الصدوق شاذة . والمقصود هنا المخالفة الحقيقية ، كاختلاف الوصل مع الإرسال . وإذا كان غالب الرواة على وجه ، وجاء راوٍ أو اثنين وتفرّدا بوجه آخر ، فعندها نرجح رواية الأكثر عدداً ، خاصة إذا كان الراوي أو الراويين أقل درجة من الأكثرين .

واسع الرواية يحتمل أن يكون هذا الحديث عنده من جميع هذه الوجوه ؛ لأنه حافظ وشيوخه كثيرون ، فتكون هذه الروايات عنه صحيحة ، لكن إذا كان الراوي المُختلف عليه صدوق في ضبطه شئ ، فيعتبر النقاد اختلاف الوجوه عنه دليل على اضطراب حفظه ، فإما أن نجد قرينة من غير الروايات عنه تُرَجِحُ أحد هذه الوجوه أو يقول النقاد :" هذا حديث مضطرب ، لم يُعرف الصواب فيه" . فإذا وجدنا ما يدل على صحة أحد هذه الوجوه من دليل خارجي ، غير روايات هذا الرجل حكمنا به ، وإن لم نجد : نحكم بالإضطراب على هذه الرواية .

هذا بنسبة كبيره أن العلماء قد تعرضوا له في كتب العلل ، ثم إن كتب العلل ليست قليلة كما يُظن ، فـ(العلل) للدارقطني لوحده موسوعة عظيمة ، حيث طُبع منه أحد عشر مجلداً ، وبقي منه ما يوصله إلى العشرين مجلداً ، ثم يُنتبه في أثناء البحث في كتاب (العلل) للدارقطني ، فقد تكون الرواية التي تبحث عنها من رواية أبي هريرة ، وتجد الدارقطني ذكرها في مسند ابن عمر ؛ لأنه في أحد طرق هذا الحديث روي من طريق ابن عمر ، فيذكر طرق ذلك الحديث في مسند ابن عمر ، فعليه ينبغي أن تُقلب الحديث من جميع وجوهه ، وتبحث عنه في كل مظنة له .

جداً ، قال فيه ابن كثير :"ويوجد في (مسند البزار) من التعليلات ما لا يوجد في غيره" . وكلامه صحيح حيث نجد فيه تعليلاتٍ ، وأحكاماً خفيّة في تعليل الأحاديث لا نجدها في غيره ، أيضاً اضافة إلى كتب العلل الأخرى ، كـ(العلل الكبير) للترمذي ، و (العلل) لابن أبي حاتم ، و(العلل) لعلي ابن المديني .

أيضاً هناك كتب ينبغي أن تراجع بعد الانتهاء من التخريج
وهي للعلماء السابقين :كـ(تلخيص الحبير) و وكل كتب التخريج الموجودة ، تُراجع لعل عند أحدهم زيادة طريق ، أو زيادة توضيح ، إلى غير ذلك .

المرحلة السادسة والأخيرة : هي الحكم على الحديث بناءً على المراحل السابقة بما يستحقه هذا الحديث .

تنبيه : ينبغي النظر في المعضدات ، فقد أحكم على هذا الحديث بحكمٍ معين ، لكن قد أجد ما يعضده ويقويه من طرق وشواهد أخرى .

بالمعضدات ليس من منهج المتقدمين ، بل الصحيح أنه منهج المتقدمين ،والدليل عليه ما نصّ عليه الشافعي ، من ذكر المعضدات التي تقوي الحديث المرسل -وهو من أقسام الضعيف عنده- ، والشافعي -رحمه الله- من أئمة المتقدمين .

مرة في حديث((لا وصية لوارث)):"لا نعرف له إسناداً صحيحاً ، إلا أن عامة أهل السيّر لا يشكون أن النبي - - rقاله يوم فتح مكة". واحتج به الشافعي ، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة الشافعي هل هذا الحديث له أسانيد صحيحة أو لا ؟ ، فالصحيح أن له أسانيد صحيحة ، كما بيّن الشيخ : أحمد شاكر في تعليقه على كتاب (الرسالة) ، لكننا نناقش مذهب الشافعي في هذه القضية ، ونبيّن لك أن من منهج العلماء أنهم يقوّون الحديث الضعيف إذا كان عامة أهل العلم يعملون به ، ونصّ على هذه القضية الشافعي في كلامه على المرسل ، ونصّ عليه ابن عبدالبر وغيره .

فإذا كان الحديث في إسناده شئ من الضعف لكن اتفق أهل العلم على العمل به -وليس المقصود إجماعاً- ، ولم يُعلم لهم مخالف فعندها نُعضّد الحديث ، وندخله في حيّز القبول مادام أنه خفيف الضعف ، وفي الإمكان أن يرتقي .

يروية العلماء من طرق متعددة –كابن عدي- ويقول :"هذا الحديث تهافت عليه الكذابون ، فرواه فلان وفلان ... "، ويُفتضح الراوي عندهم برواية هذا الحديث ، فقد يكون الراوي مستور الحال ، فإذا روى هذا الحديث ، قال :" هو كذّاب" ، فلو كانوا يقولون بمطلق مجموع الطرق لأصبح هذا الراوي عندهم "ثقة" ، بدلاً من أن يكون ضعيفاً أوكذّاباً .

وأخيرا : نرجع بالنصيحة في الاكتفاء بالحكم على الإسناد ، وعدم التطرق بالحكم على الحديث بذاته ، إلا إذا سُبقت من إمام مطلع ، ووافق حكمي على الإسناد إطلاع ذلك الإمام ، فعندها ممكن أن أحكم على الحديث .

وأخيراً أيضاً :إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمّن تأخذون دينكم ، فالقضية خطيرة ، فلا يُظن أن الحكم على الراوي أمرٌ سهل وهيّن ، أو أن الحكم على الأحاديث أمرٌ هيّن .

بن عبدالله القاضي فيه ضعف ، فإذا ذكره فإنه يذكره بسخرية ، ولو كان حيّاً لما استطاع أن يواجهه بهذه الطريقة ، مع أن شريك بن عبدالله القاضي كان عالماً من علماء السنّة ، آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، وكان من أشدِّ الناس في قمع أهل البدع ، وفلان من الناس قد يكون عابداً من العباد أو زاهداً من الزهاد ، ضُعّف لسوء حفظه ، فيجب عليك أن تنتبه لألفاظك وعباراتك مع هؤلاء . وهذا يُبيّن ضرورة مراجعة كتب التراجم المطوّلة ، حتى تتبيّن حال الرواة ، وتُنزّل الناس منازلهم .

أتاه أحد الزهاد فقال له :"يا أبا محمد لعلك تتكلم في أناس وضعوا رحالهم في الجنة من مائتي سنة" ، فأوقف ابن أبي حاتم الدرس ، وجعل يبكي ، مع علمه بوجوب هذا الأمر وأهميته ، إذ لولاه لذهب كثير من السنّة ، وضاع كثير من الدين .

جهنم ، إلا أن يوفقه الله -عز وجل- ؛ وذلك لأن تضعيف راوٍ واحد ، قد يكون ثقة ، معناه أنك حكمت على جميع أحاديثه بأنها ليست سنةً ، وليست ديناً ، وليست وحياً من رب العالمين ،ولانوراً يُهتدى به . وحكمك على راوٍ بأنه ثقةٌ ، معناه أن أحاديثه يجب أن تلتزم بها ، وأنها وحي وحقٌ وخير يجب أن تعتقده وتعمل به ، وكذلك الحكم على الحديث خطيرٌ جداً .

لم يشتغل بعلم الحديث اشتغالاً كافياً أن يحكم عليه ، فهذا العلم لا يقبل الشركة ، بل يلزم أن تتخصص فيه وحده ، وإذا انقطعت عنه فترة ضَعُفت معرفتك به ؛ لأنه خبرة تتكون من خلالها حاسة يُتَمكن بها تذّوق الأحاديث ، وتمييز صحيحها من سقيمها .

نسـأل الله أن يعلمنا ماينفعنا ، وينفعنا بما علمنا

وصلـى الله وسلم وبارك علـى نبينـا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

كشاف الموضوعات (ويتضمن دليلاً لأهم المسائل الواردة في المذكرة)

مقدمة الشرح
.....
3.....

تعريف التخريج لغةً واصطلاحاً
3.....

شرح التعريف الإصطلاحي
3.....

أنواع العزو
.....
3.....

متى نطلق على الكتاب وصف الأصالة ؟

4.....

معنى قوله : (المسندة)

.....

5..

هل وصف الكتاب بأنه أصلي يغني عن وصفه بأنه مسند ؟
5.....

معنى "الكتب الفرعية"

.....

6.

أقسام الحديث من حيث القبول والرد
7.....

حالات الحكم على الحديث

7.....

المعاني الأخرى للتخريج
.....
9

بعض الكتب المؤلفة في التخريج
9.....

فوائد علم التخريج

.....

10...

بيان تفاوت مراتب التخريج
10.....

نصائح لطلاب العلم في طرق التخريج
11.....

مجمل الطرق الأساسية في تخريج الأحاديث النبوية
12.....

الطريقة الأولى : استخراج الحديث من خلال النظر في إسناده 12

أولاً : من خلال النظر في إسناده ، وله عدة وسائل
12.....

أ/ المسانيد

.....
13.....

ب/ المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة
13.....

ج/ كتب معرفة الصحابة المسندة
13.....

د/ كتب الأطراف

.....

13...

هـ/ الكشافات والفهارس التي يصنعها المحققون بناءً على ترتيب الأحاديث على مسانيد الصحابة...13

و/ مسانيد الصحابة المفردة
14.....

ز/ كتب تراجم الرواة المسندة التي تتضمن تراجم للصحابة 14.....

ثانياً : من خلال راوٍ في أثناء السند
14.....

أ/ كتب ومصنفات الراوي الذي أبحث من خلاله
14.....

ب/ الأجزاء والكتب التي أفردت حديث راوٍ بعينه
15.....

ج/ الكتب والفوائد والأمالي
15.....

د/ فهارس الأعلام ورجال الأسانيد في الكتب المحققة
15.....

هـ/ كتب التراجم المسندة
15.....

و/ كتب الأطراف الدقيقة في ترتيبها
15.....

ز/ الكتب الخاصة بصفة معينة تتعلق بالراوي
15.....

ح/ الكتب التي اهتمت بأحاديث راوٍ معين
16.....

ط/ الكتب التي عُرف مؤلفوها بالاختصاص بشيخ معين 16.....

ثالثاً : من خلال صفة تتعلق بالإسناد

16.....

أ/ الكتب التي تتضمن أحكاماً على الأحاديث
16.....

ب/ كتب مبهمات الإسناد

17.....

ج/ كتب الغرائب والأفراد
17.....

د/ كتب الأحاديث المسلسلة

18.....

الطريقة الثانية : استخراج الحديث من خلال النظر في المتن :.....18

أولاً : من خلال طرف المتن (أي أوله)
18 .....:

أ/ الكتب التي رتبت على حروف المعجم..... 19

ب/ الفهارس والكشافات الحديثية التي صُنعت في أواخر الكتب المحققة أو التي أُفردت بالتصنيف20

ثانياً : استخراج الحديث من خلال كلمة بارزة فيه
22.....:

أ/ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي..... 22

ب/ الفهارس الحديثية التي صنعها بعض الكتاب على الألفاظ.....22

ج/ كتاب مفتاح كنوز السنّة..... 22

د/ كتب غريب الحديث.....22

ثالثاً : استخراج الحديث عن طريق موضوعه أو الأحكام المستنبطة منه..... 23

أ/ الكتب المرتبة على الموضوعات..... 23

ب/ الكتب المفردة في موضوعات معينة.....23

رابعاً : استخراج الحديث من خلال وصف يتعلق بالمتن
27.....:

أ/ إذا كان الحديث مُشكلاً..... 27

ب/ إذا كان الحديث معللاً.....27

ج/ إذا كان في متن الحديث إدراج..... 27

د/ إذا كان الحديث قدسياً..... 27

هـ/ إذا كان الحديث من الزوائد..... 25

و/ إذا كان الحديث موصوفاً بأنه متواتر.....28

ز/ إذا كان الحديث موصوف بأنه ناسخ أو منسوخ..... 28

ح/ إذا كان في متن الحديث رجل مبهم..... 28

الطريقة الثالثة : استخراج الحديث من خلال الحاسب الآلي.....28

مزايا الحاسب الآلي..... 28

عیوبه.....
28 .....

الطريقة الرابعة : استخراج الحديث من خلال الاستعراض والجرد لكتب السنّة..... 29

مزايا هذه الطريقة..... 29 .

الجزء الثاني : دراسة الأسانيد..... 30

المرحلة الأولى : استخراج الحديث بإحدى طرق التخريج المذكورة.....31

المرحلة الثانية : الاستعراض الكامل لهذه الطرق..... 31

المرحلة الثالثة : الترجمة للرواة ، وبيان خطواتها
31.....:

الخطوة الأولى : معرفة الراوي المهمل..... 31

1/ إذا كان في الإسناد راوٍ مبهم.....31

2/ إذا كان في الإسناد راوٍ مهمل.....32

طرق معرفة الراوي
المبهم:.....32

أ/التخريج الموسع..... 32

ب/ الرجوع إلى كتب المبهمات..... 32

ج/ الرجوع إلى فصول في آخر كتب التراجم مخصصة للمبهمات..... 32

طرق معرفة الراوي المهمل
32.....:

أ/ التخريج الموسع
32.....

ب/ دراسة التلاميذ والشيوخ.....33

ج/ من خلال الرجوع إلى كتب الأطراف
33.....

د/ من خلال الرجوع إلى كتب الشروح.....34

هـ/ من خلال الرجوع إلى كتب التخريج والعلل.....34

ح/ من خلال ما كتب عن الرواة المهمَلين في بعض الكتب 34.....

و/ من خلال فصول عقدها العلماء في كتب متناثرة حول بيان الرواة المهمَلين.....34

ز/ من خلال التوسع في الترجمة للراوة.....34

ح/ من خلال الرجوع إلى الكتب الخاصة بالرواة عن شخص معين.....35

ط/ من خلال الدراسات الحديثية في مقدمات الكتب المحققة 35.....

ي/ من خلال الرجوع إلى مشيخته - إن كانت له مشيخة - 36.....

ك/ من خلال ملاحظة قرائن معينة..... 36

ل/ الرجوع إلى كتب الكنى ، إذا كان الراوي مذكوراً بكنيته.....36

م/ الرجوع إلى كتب الألقاب ، إذا كان الراوي مذكوراً بلقبه.....37

ن/الرجوع إلى كتب الأنساب ، إذا كان الراوي مذكوراً بنسبه.....37

ص/ إذا كان الراوي المهمل شيخ المصنف.....38

ع/ إذا كان الراوي مسمى بشكل واضح ؛ فينبيغي التأكد من ضبط شكل الاسم 38

ف/ إذا كان اسم الراوي منطبقاً على راوٍ تماماً بالرسم والشكل.....39

الخطوة الثانية : معرفة تواريخ مواليد العلماء ووفياتهم أ ومعرفة طبقاتهم.....39

مسألة : كيف نتأكد من عدم وجود سقط خفي 42.....؟

تنبيه : "التوقف عن قبول رواية الرواة إلى أن يصرحوا بالسماع ليس في عموم الرواة".42

تنبيه : " أهمية التحري في سماع الراوي ، وإن لم يوصف بالتدليس " 42

الخطوة الثالثة : معرفة مرتبة الراوي في الجرح والتعديل..... 44

لابد لمعرفة هذه الخطوة من معرفة وضبط بابين من أبواب علم مصطلح الحديث 44

مسألة : لا يحتج بالراوي إلا إذا كان عدلاً ضابطاً
44.....

التفصيل في مسألتي العدالة والضبط
44.....

مسألة : الرواية عن أهل البدع ، وبيان وجه الحق فيها.....48

تنبيه حول ألفاظ العلماء حول المبتدعين
49.....

مسألة : مراتب الجرح والتعديل
50.....

تنبيهات حول قضايا الجرح والتعديل.....50

الأول : التنبه إلى الاصطلاحات الخاصة لبعض الأئمة 50.....

الثاني : التنبه إلى مراتب العلماء تشدداً وتساهلاً واعتدالاً في ذلك.....51

تنبيه مهم : هل يُرد قول المتشدد في التضعيف ، والمتساهل في التوثيق.....51

الثالث : التنبيه إلى أن كثيراً من ألفاظ الجرح والتعديل غير محررة المعاني..... 52

الرابع : التنبيه إلى أن عبارات الأئمة المتقدمين ليست دائمة متقيدة بالتراكيب.....52

الخامس : مسألة كلام الأقران في بعضهم البعض..... 53

السادس : الجرح والتعديل لا يقبلان إلا من ثقة عارف بأسبابهما..... 54

السابع : مسألة تعارض الجرح والتعديل
54.....

الثامن : مسألة المجهول..... 56

المرحلة الرابعة : الحكم على الإسناد المفرد دون المجموع.....57

تنبيه :" قاعدة الأقل في هذا العلم يقضي على الأكثر : قاعدة مطردة "58.....

المرحلة الخامسة : النظر في اختلاف الطرق
58.....

مسألة :" التفرد " وكيف نتعامل معه.....58

تنبيه : أهمية الرجوع والاستعانة بكتب العلل.....60

المرحلة السادسة والأخيرة :الحكم على الحديث بناءً على المراحل السابقة بما يستحقه هذا الحديث 60

تنبيه : أهمية النظر في المعضدات
60.....

الاكتفاء بالحكم على الإسناد فقط دون الحديث بذاته ، إلا في حالة واحدة....61

نصيحة :"إن هذا العلم دين ؛ فانظروا .....
61....."

تذكر أن الجرح في الأصل غيبة
61.....!!

وقفة سريعة في أهمية التفرغ لهذا العلم ، لمن أراد الخوض فيه 62

كشاف الموضوعات

63.....